

مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة

السياسات الداعمة للممود الفلسطيني



مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة السياسات الداعمة للصمود الفلسطيني

مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار
وثيقة السياسات الداعمة للصمود الفلسطيني

الطبعة الأولى: تموز/يوليو 2021

جميع الحقوق محفوظة
ISBN: 978-9950-400-26-9

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)
المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط 2
هاتف: +970 2 297 3816
مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي
هاتف: +970 8 288 0020
www.masarat.ps
masarat.ps@gmail.com

CMI MARTTI AHTISAARI
PEACE FOUNDATION

المحتوى الوارد في هذا الإصدار
لا يعكس الرأي الرسمي لمؤسسة مارتي أھتيساري للسلام (سي أم أي)



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المحتوى الوارد في هذا الكتاب
لا يعبر بالضرورة عن موقف مركز مسارات

This Project is Funded by



EUROPEAN UNION

المحتوى الرسمي في هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي

مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة السياسات الداعمة للصمود الفلسطيني

تأتي هذه الوثيقة ضمن

مشروع «دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار»

الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) بالتعاون مع مؤسسة مارتّي أهتيساري للسلام (سي أم أي)، وبدعم من الاتحاد الأوروبي

آذار/مارس 2021

الفريق البحثي

أ. خليل شاهين

د. رائد نعيّرات

أ. سلطان ياسين

د. عبد الرحمن التميمي

د. عماد أبو رحمة

أ. هاني المصري

أ. هيلكا جوكنن

إعداد: د. رائد نعيّرات

خبراء دوليون: ديموس هلسنكي

تحكيم علمي: أ. د. وليد عبد الحي

المحتويات

9.....	تقديم.....
12.....	أهداف الوثيقة.....
13.....	المنهجية الإجرائية.....
13.....	تحليل المشكلة.....
15.....	محددات تحليل السياسات.....
18.....	الصمود الفلسطيني: الفجوة بين الواقع والمتوقع.....
23.....	أولاً: سيناريو الوضع القائم باستمرار الانقسام ومجتمع هش
26.....	المجال السياسي.....
26	الأولوية السياسية الأولى: تطوير حالة وطنية وحدوية تحول دون تحول الانقسام إلى انفصال
32.....	الأولوية السياسية الثانية: تعزيز الثقة بالسلطة الفلسطينية.....
	الأولوية السياسية الثالثة: تصعيد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمناهضة
37.....	الاستعمار الاستيطاني وحماية الحقوق الفلسطينية.....
41.....	الأولوية السياسية الرابعة: الدفاع عن حقوق اللاجئين والجاليات الفلسطينية.....
43.....	الأولوية السياسية الخامسة: دعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48.....
46.....	المجال الاقتصادي.....
46.....	الأولوية الاقتصادية الأولى: الاستجابة السياساتية لحالة الطوارئ.....
49.....	الأولوية الاقتصادية الثانية: إصلاحات بنوية وهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.....
52.....	الأولوية الاقتصادية الثالثة: تفعيل دور القطاع الخاص للعب دور تنموي.....
55.....	الأولوية الاقتصادية الرابعة: إجراء تعديلات بنوية في النظام التعليمي.....
58.....	المجال الاجتماعي.....
58.....	الأولوية الاجتماعية الأولى: تفعيل الهوية الوطنية الجامعة لكل الفلسطيني.....
61.....	الأولوية الاجتماعية الثانية: تبني سياسات الحماية الاجتماعية.....

- 63.....الأولوية الاجتماعية الثالثة: تعزيز سياسات الاندماج الاجتماعي
- 66.....الأولوية الاجتماعية الرابعة: ديمقراطية المؤسسات القاعدية
- 69.....**ثانيًا: سيناريو الانهيار والفوضى**
- 74.....الأولوية السياسية الأولى: استنهاض دور القوى والفصائل الفلسطينية
- 76.....الأولوية السياسية الثانية: منع انهيار السلطة وتعزيز دورها وديمقراطية مؤسساتها
- 78.....الأولوية السياسية الثالثة: حماية أمن المواطن الفلسطيني
- 81.....**ثالثًا: سيناريو تعزيز الصمود (المفضّل)**
- 86.....المجال السياسي
- 87.....الأولوية السياسية الأولى: إحياء وإعادة بناء وتعريف المشروع الوطني الفلسطيني
- 89.....الأولوية السياسية الثانية: تغيير شكل السلطة ووظائفها ودورها وسلوكها السياسي
- 92.....الأولوية السياسية الثالثة: إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية عربيًا ودوليًا
- 94.....المجال الاقتصادي
- 96.....الأولوية الاقتصادية الأولى: التمكين الاقتصادي للمواطن والمجتمع على حد سواء
- الأولوية الاقتصادية الثانية: إعادة بناء النظام الاقتصادي الفلسطيني والعلاقات الاقتصادية مع الاحتلال
- 98.....
- 100.....الأولوية الاقتصادية الثالثة: المقاومة الاقتصادية ورفض السلام الاقتصادي
- 101.....الأولوية الاقتصادية الرابعة: التكامل في إدارة الاقتصاد الفلسطيني
- 102.....المجال الاجتماعي
- 103.....الأولوية الاجتماعية الأولى: بناء الهوية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني
- 104.....الأولوية الاجتماعية الثانية: استثمار مختلف طاقات الشعب الفلسطيني
- 107.....خاتمة

تقديم

تستند وثيقة السياسات إلى ما توصلت إليه مخرجات وثيقة سيناريوهات حالة الصمود الفلسطيني، التي خلصت إلى أن مسارات حالة الصمود الفلسطيني يمكن أن تتحدد وفق ثلاثة سيناريوهات رئيسية، هي: أولاً، سيناريو الوضع القائم المتمثل في استمرار الانقسام الفلسطيني ومجتمع هش. ثانياً، سيناريو الانهيار والفوضى. ثالثاً، سيناريو استمرار الصمود وتناميه.

وبينت تقنيات دراسة السيناريوهات وأوزان العوامل ذات التأثير، أن سيناريو الوضع القائم هو الأقوى احتمالاً من حيث قوة العوامل التي تدفع باتجاه ترجيحه، وفي حالة تعمق العوامل المؤثرة سلبيًا في الوضع الهش، سيتم الانتقال إلى سيناريو الانهيار والفوضى، حيث ستكون العوامل السياسية والاجتماعية هي المحرك الأساسي لهذا السيناريو الأكثر سوءاً، فهو سيحدث كنتيجة لتعمق وتدهور سيناريو المجتمع الهش المنقسم. كما أن هناك تقارباً في أوزان العوامل المؤثرة في كل من سيناريو الصمود والفوضى، الأمر الذي يدفع إلى الاستنتاج بأن اعتماد سياسات موجهة لمنع الانزلاق نحو سيناريو الفوضى من شأنه أن يعزز العوامل الإيجابية المؤثرة في حالة صمود فلسطيني.

لذلك، فإن الأولوية التي توجه عملية تحديد الأولويات وصناعة السياسات تتمثل في منع استمرار التدهور في العوامل المؤثرة على الصمود الفلسطيني، من خلال تحسين الوضع القائم، وليس القبول به، بل مراكمة التغييرات الإيجابية أولاً، وصولاً إلى تعزيز احتمالات تحقيق سيناريو الصمود.

وتلحظ هذه العملية استمرار العوامل المؤثرة سلبيًا في الصمود الفلسطيني، كإجراءات إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في سياق محاولة تصفية الحقوق الفلسطينية في ضوء مضامين «صفقة القرن»، وتعميق الاحتلال العسكري، والضم، والاستيطان، والعنصرية، واستمرار حصار مليوني فلسطيني في قطاع غزة، واتساع نطاق التطبيع والتحالف بين بعض الدول العربية وإسرائيل، وانتهاء مقاربة التسوية التفاوضية. ودخل عامل جديد سيؤثر على

حالة الصمود، يتمثل في فوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية، والتغيير الذي سيحدثه، بما يساعد على بقاء السلطة من خلال إمكانية استئناف المساعدات الأميركية، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والسعي إلى استئناف المفاوضات، مع أن أقصى الممكنات بعد هذا التطور هو الدخول في عملية سياسية جديدة، تعيد إنتاج إدارة الصراع من دون التوصل إلى حله. وسيساعد على ذلك، عودة علاقات السلطة مع إسرائيل إلى سابق عهدها ما قبل إعلان قرار التحلل من الاتفاقات الموقعة معها في 19 أيار/مايو 2020، والرهانات على إعادة إحياء عملية المفاوضات بعد دخول الرئيس المنتخب بايدن إلى البيت الأبيض، وضعف منظمة التحرير وتراجع مكانتها التمثيلية، واستمرار الانقسام الداخلي مع استعصاء الجهود الرامية لإعادة توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية، المدنية والأمنية، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويفاقم من التأثيرات السلبية لما سبق، غياب رؤية شاملة وإستراتيجية قادرة على شق طريق الخلاص الوطني باتجاه الحرية والاستقلال، مع وصول مختلف الإستراتيجيات التي اعتمدت إلى مأزق من حيث انسداد أفق حل القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات وحدها، أو المقاومة المسلحة وحدها، وتعمق مظاهر التفرد في صنع القرار والتهميش والإقصاء وانتهاك الحريات العامة، وكذلك عدم تبلور تيار ثالث قادر على كسر الاستقطاب الثنائي الحاد بين طرفي الانقسام، وتشكيل حالة ضاغطة لإنهاء الانقسام وتبني إستراتيجية تحرر فعالة، ومساهمة كل ذلك في تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على صمود الفلسطينيين داخل وطنهم وخارجه.

في المقابل، رغم وجود كل العقبات السابقة، فإنه لا يمكن تجاهل حضور العديد من العوامل الداعمة للصمود الفلسطيني، وتوفر فرص للبناء عليها وتطويرها، سواء على صعيد داخلي، مثل تمسك الشعب الفلسطيني بقضيته العادلة، ورفضه كل المخططات الرامية إلى تصفيتتها، كما يظهر في استمرار المقاومة والتمسك بالبقاء على الأرض، والرفض الجماعي لـ«صفقة القرن» كنقطة انطلاق لتعزيز الصمود والوحدة، وصمود قطاع غزة رغم الحصار، وانتشار المقاطعة لإسرائيل وتوسع رقعتها، ولجان العودة وما حققته من إنجازات، والتحرك الفلسطيني في الخارج على السبيل كافة، ومسيرات العودة، ونضال فلسطينيي أراضي 48 ضد التمييز والعنصرية، وارتفاع وزنهم السياسي في الكنيست الإسرائيلي، علاوة على ذلك إقرار غالبية القوى والنخب والجماهير بضرورة الخروج من المأزق الحالي، والحراكات المختلفة للعديد من القوى لإحداث التغيير. كذلك تحضر العديد من معززات الصمود على مستوى خارجي، كالرفض الشعبي

العربي للتطبيع، وحركات التضامن العالمية مع القضية الفلسطينية، وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وصعود قوى دولية تتحدى النظام القطبي الأحادي، وبخاصة الصين ودور روسيا، والموقف الأوروبي الراض للضم والاستيطان.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم مقترحات وخيارات سياسية من شأنها أن تعزز الصمود الفلسطيني، بناء على ثلاثة منطلقات أساسية:

الأول: اقتراح سياسات تتسم بالواقعية والممكن تحقيقه انطلاقاً من الوضع القائم الذي يتسم بهشاشة حالة الصمود الفلسطيني بفعل سياسات الاحتلال، والاستيطان، والضم الزاحف.

الثاني: تحديد المتطلبات السياسية الإستراتيجية التي ينبغي توفرها للحؤول دون تدهور الوضع القائم، والعمل على إحداث تغييرات تراكمية باتجاه السيناريو المفضل المتعلق بتعزيز الصمود، واستنهاض الحالة الفلسطينية، لتحقيق الأهداف الوطنية التحررية، بالتركيز على القوى والمحركات القادرة على إحداث التغيير والضغط، وبالذات شريحة الشباب والمؤسسات المجتمعية القاعدية، دون تجاهل دور القوى الحزبية الرسمية.

الثالث: تحديد قضايا السياسات الحرجة؛ أي سياسات الاستجابة في ظل تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة مع استمرار تداعيات جائحة كورونا، عبر تدابير وإجراءات قصيرة الأجل عالية التأثير، وبخاصة فيما يتعلق بالسيناريو الأول، ولمنع تدهوره نحو سيناريو الانهيار والفوضى، بالاستفادة من التوصيات الواردة في أوراق السياسات القطاعية التي أنجزت ضمن مشروع دراسة حالة الصمود الفلسطيني، لا سيما في ظل التوقعات باستمرار تداعيات كورونا لفترة طويلة رغم بدء عملية التطعيم.

كما تتضمن هذه الوثيقة اقتراح السياسات الممكنة التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين عمل المؤسسات والأداء الفلسطيني، والمحتملة من خلال تطوير عمل المؤسسات والأداء الفلسطيني، والمفضلة التي يمكن تحقيقها من خلال تغيير نوعي في التفكير والأداء والمؤسسات.

أهداف الوثيقة

الهدف العام

تحديد الأولويات الوطنية والخيارات السياسية الداعمة للصمود الفلسطيني، وتقديمها للأطراف الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، وبخاصة ذات العلاقة بعملية صناعة القرار بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية، بما يعزز تنمية العوامل الإيجابية الداعمة للصمود المقاوم وتفادي تدهور مؤشرات السيناريو الأول، المتمثل في الوضع القائم، نحو حالة من الانهيار والفوضى، وكذلك تقديم آليات ووسائل سياساتية من شأنها أن تقود إلى تعزيز السيناريو المطلوب، وهو استمرار الصمود وتناميّه، مع تحديد المتطلبات السياسية اللازمة لتحقيقه، لكي يتمكن المجتمع الفلسطيني من أن يتحول من حالة التحدي للسياسات الاحتلالية، إلى حالة نهوض باتجاه تحقيق أهدافه الوطنية التحريرية.

الأهداف الفرعية

- تقديم آليات عملية من شأنها أن تجعل من النظام السياسي الفلسطيني داعمًا للصمود الفلسطيني، على أساس تعزيز الشراكة بين مختلف قوى المجتمع الفلسطيني في صنع السياسات العامة.
- رسم الخطوط العريضة للسياسات الاجتماعية-الاقتصادية التي تعتبر مهمة لتعزيز الصمود الفلسطيني.
- تقديم اقتراحات سياساتية من شأنها أن تساعد في تصميم وبناء وتنفيذ نماذج وحدوية داعمة للصمود الفلسطيني.
- تقديم اقتراحات بالسياسات الممكنة التي تستند إلى تحسين الأمر الواقع، وتقليل أضراره وخسائره، ومراكمة الإنجازات التي تساعد على الصمود والتقدم إلى الأمام، وتقديم السياسات المحتملة التي تهدف إلى تطوير الأمر الواقع، وإحداث تغييرات ملموسة عليه، وكذلك السياسات المفضلة القادرة على إحداث تغيير جوهري في الوضع الفلسطيني والنهوض به، وتمكينه من التقدم نحو تحقيق أهدافه وحقوقه المختلفة، وذلك كله على قاعدة السعي إلى توفير أفضل وأقصى الممكنات المتاحة في كل مرحلة.

المنهجية الإجرائية

انطلقت وثيقة السياسات من مخرجات الوثيقة الاستشرافية لسيناريوهات حالة الصمود الفلسطيني، التي خلصت إلى أن هذه الحالة ضعيفة وهشة، وأن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى استمرار الانقسام الفلسطيني والعوامل السياسية. لذلك، تركز هذه الوثيقة على السياسات التي تنطلق من الممكن والمتاح في ظل سيناريو الوضع القائم، وتستشرف المستقبل من خلال التركيز على السياسات المفضلة، مع توفير متطلبات تنفيذها لتعزيز الصمود الفلسطيني، باعتباره السيناريو الاستهدافي المفضل رغم ضعف مؤشرات ومتطلبات تحقيقه في ضوء الوضع القائم، مع استمرار الانقسام، وبقاء الحالة على ما هي عليه.

واعتمدت الوثيقة في محاكمة ومفاضلة الخيارات السياسية على أربعة معايير: الإمكانية، المقبولية، التكلفة والمنفعة، العدالة. كما استندت إلى منطلق التفريق بين الممكن تحقيقه في السياسات الفلسطينية، والمحتمل في حالة توفير روافع وعوامل مساندة، والمأمول أو المرغوب الذي يستدعي توفير متطلبات تحقيقه عبر تغيير نوعي لما هو قائم. لذلك، تحدد الوثيقة المتطلبات وأدوار الأطراف ذات العلاقة، والآليات التي يجدر العمل على توفيرها لتحويل المرغوب إلى ممكن.

تحليل المشكلة

تتعدد الأسباب التي قادت إلى هشاشة الصمود الفلسطيني في مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، وفق مؤشرات الوضع القائم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا كما ترد في وثيقة السيناريوهات، إلا أن مجمل المؤشرات والأوراق المرجعية وأوراق السياسات القطاعية، في ضوء تداعيات جائحة كورونا، أشارت إلى عوامل رئيسية معظمها له علاقة بالبعد السياسي، أو بالسياسات العامة التي أدت إلى تمظهرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، حيث تمحورت الأسباب الرئيسية المؤثرة في حالة الصمود حول الآتي:

- وصول الإستراتيجيات المعتمدة إلى طريق مسدود، وعدم اعتماد إستراتيجية جديدة على أساس إعادة الاعتبار للمشروع الوطني المستند إلى وحدة القضية والأرض والشعب، الذي يستند إلى ما يجمع الفلسطينيين، وبأخذ بالحسبان الظروف والأولويات الخاصة بكل تجمع.

- سياسات الاحتلال والاستيطان والضم والعنصرية، والسيطرة على الموارد والحركة والمعابر، والحصار، وفصل الضفة والقطاع.
 - غياب الفاعلية السياسية لمنظمة التحرير والسلطة والقوى الرئيسية، وإقصاء فئات واسعة عن المشاركة في عملية صناعة القرار، وبخاصة المرأة والشباب، مع استمرار وتعمق الانقسام الداخلي، رغم التوافق على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وإعادة تشكيل المجلس الوطني لمنظمة التحرير، وامتداد التداعيات السلبية للانقسام لتشمل غياب وتغييب السلطات التمثيلية والقضائية والتشريعية، وفي أوساط تجمعات اللاجئين في بلدان اللجوء والجاليات في الشتات.
 - السياسات الاقتصادية المعتمدة، وجوهرها النيوليبرالي، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية، ومظاهر الفساد، وضعف الدور التنموي للقطاع الخاص.
 - ضعف دور مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني وعدم تكاملية الأدوار فيما بينها، ومع السلطة، واعتمادها أساسًا على مصادر تمويل خارجية.
 - غياب الإستراتيجية العربية الموحدة الداعمة للموقف الفلسطيني، وعدم وجود دور فعال للقوى الدولية الكبرى قادر على كسر الاحتكار الأميركي لمقاربات حل الصراع، وردع اندفاع إسرائيل في تعميق الاستيطان والاحتلال والعنصرية.
 - الاستقطابات الحادة بين المحاور الإقليمية وامتداداتها الدولية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية مع تنامي الصراعات في المنطقة، وتأثيراتها على تحالفات الأطراف الفلسطينية في ظل الانقسام.
- جميع هذه الأسباب قادت إلى بروز مظاهر عدة نتجت عنها حالة هشاشة في الصمود الفلسطيني أمام السياسات الإسرائيلية، من أبرزها:
- تحول السلطة إلى متفاعل مع الحدث مع تآكل صلاحياتها وقدرتها على تقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني، في سياق سعي إسرائيل خلال حقبة اتفاق أوسلو، وبخاصة منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد العام 2000، إلى تحويلها إلى حل نهائي ووكيل يطيل عمر الاحتلال، في ظل افتقارها للسيادة، وعدم التحكم بمفاتيح عملية التنمية، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وعدم مقدرة على إدارة شؤون قطاع غزة في ظل الانقسام. ولذلك،

اعتمدت القيادة الفلسطينية العديد من القرارات لإعادة النظر في العلاقات القائمة بين السلطة ودولة الاحتلال، سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، واتخذت العديد من الخطوات في هذا السياق، ولكن على أرض الواقع ازداد الوضع سوءًا، وهو ما أثر في موقف الجمهور ومدى ثقته بالسلطة الفلسطينية، وبخاصة مع التراجع عن قرار التحلل من الاتفاقات الموقعة ووقف التنسيق المدني والأمني، وانتعاش الرهان على استئناف المفاوضات في ضوء نتائج الانتخابات الأميركية.

- ضعف الثقة بين مختلف البنى السياسية والبيئة المجتمعية الحاضنة لها، وبالذات الأحزاب السياسية، حيث تتسع الفجوة بين القيادات وقواعدها الحزبية، مع عزوف الشباب عن الانخراط في هذه الأحزاب، في ظل عدم التجديد والتغيير والإصلاح الناجم عن عدم إجراء الانتخابات المنتظمة على كل المستويات، بما يكفل تبادل الأجيال.
- ضبابية الرؤية المجتمعية وتذبذب تصوراتها، وانقساماتها المتعددة تجاه مختلف القضايا العامة.
- التوجه نحو الحلول الفردية، وأحيانًا المناطقية، أو القطاعية، أو العشائرية، بدل الحلول الكلية.
- تحول الاحتلال إلى احتلال غير مكلف، ويعمل في بيئة تُسهّل تطبيق مشاريعه.

محددات تحليل السياسات

يراعي تحليل السياسات الممكنة والمحتملة مجموعة من المحددات التي تفرضها مسارات السيناريوهات الثلاثة الرئيسية، وما قد تفضي إليه من سيناريوهات فرعية، وفي مقدمتها:

- رغم أن السيناريوهات منفصلة نسبيًا، لكنها متداخلة مع بعضها، وبخاصة أن المساحة الفاصلة بين سيناريو الوضع القائم المتمسم بالانقسام وهشاشة مؤشرات الصمود قابلة للانحسار لصالح سيناريو الانهيار والفوضى إذا استمر تدهور منحنى العوامل السلبية. وهو ما يستدعي توجيه جزء من السياسات نحو تجسير الفجوات الكامنة في هذه المساحة على وجه التحديد، من خلال التركيز على عوامل الشد العكسي، التي يمكن أن تمنع أو تسرع الانتقال من سيناريو إلى آخر، أو تطور سيناريوهات فرعية غير مرغوبة، أو على الأقل توفير متطلبات التعامل معها في حالة الانزلاق نحوها.

• سوف يمكن ذلك من تحديد التحديات والفرص، ورسم مسارات مصممة لعكس اتجاه وتأثير بعض العوامل السلبية الأشد تأثيرًا. مثلًا: الانقسام عامل شديد السلبية، ولكن يمكن عكس تأثيره من خلال تحويل الانقسام إلى وحدة، ومن ثم إلى فرصة. وغياب الرئيس عن المشهد السياسي قد يكون من العوامل المحركة المسرعة للصراعات على الخلافة والفوضى، أو تدخلات لتشجيع بروز قيادات بديلة، ولكن التركيز على إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي، بما يضمن تعبئة الفراغ في حالة غياب الرئيس بشكل ديمقراطي وسلس، قد يمنع الانزلاق السريع نحو صراع الخلافة.

• إن التركيز على الصمود مستمد من أن القدرة على النهوض الجذري والشامل بشكل سريع متدنية، إن لم تكن معدومة على المدى المباشر، في ضوء تزايد المخاطر التي تدفع نحو الانهيار والفوضى وتصفية القضية الفلسطينية، من خلال هزيمة الحركة الوطنية التي قادت الثورة الفلسطينية المعاصرة، دون اندلاع ثورة جديدة أو تشكل حركة وطنية تحل مكان الحركة الوطنية التقليدية. ويعني ذلك أن أحد أبرز محددات صناعة السياسات في السياق الفلسطيني الراهن يتعلق ببناء القدرة أو القوة أكثر من ارتباطه بالرغبة، بما يخدم بناء متطلبات النهوض الوطني الشامل لتعزيز حالة الصمود الراهنة رغم هشاشتها، وانتزاع زمام المبادرة من جديد، حتى وإن كانت غير متوفرة حاليًا، لكي يأخذها بالاعتبار المعنيون بالتخطيط الإستراتيجي في ضوء توصيات هذه الوثيقة.

• الصمود في السياق الفلسطيني لا يعني توفير متطلبات العيش على قاعدة التسليم بالواقع الاستعماري، بل يتكون من جزأين مترابطين (الأول يتعلق بالحفاظ على الوعي ومنعه من التدهور، والثاني يرتبط عضوياً باستمرار المقاومة والكفاح الوطني لتحقيق الأهداف الوطنية البعيدة والمباشرة للشعب الفلسطيني على أرض وطنه في أراضي 67 و48، وفي أوساط اللاجئين والجاليات في الخارج. ولذلك، فإن أحد المحددات الرئيسية لصناعة السياسات ينطلق من إدراك ومراعاة المصالح والظروف المتباينة للفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة في الضفة والقطاع وأراضي 48 وبلدان اللجوء والشتات. وهذا يجعل مهمة اقتراح السياسات أكثر تعقيدًا في السياق الفلسطيني، ولكنها تستند إلى ما هو مشترك في فهم الفلسطينيين للصمود، الذي يعني بقاء القضية حية على أساس تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه ورفضه الاستسلام، ووجود نصفه على أرض وطنه، جزء منهم في أراضي 48، وتوفير فرص الحياة الكريمة للفلسطينيين في بلدان اللجوء

والشتمات، إلى جانب استمرار وجود موقف وتحرك عربي وإقليمي ودولي باتجاه إسناد الحقوق الفلسطينية ورفض مخططات تصفيتها، كما يدل على ذلك رفض خطة ترامب ومخططات الضم، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وتزايد الاعترافات بدولة فلسطين.

- الاستمرار بالصمود على أساس تهيئة متطلبات إعادة انتزاع زمام المبادرة غير ممكن دون نقد الوضع القائم والسياسات المعتمدة، والعمل على إصلاح هذا الوضع وتحسين شروطه، لمنع التدهور، ولكي يتم فتح آفاق للنهوض والتغيير الشامل وبروز قوى ذات مصلحة في هذا التغيير. وإلى حين تحقيق ذلك، فإن الأولوية تتركز على منع التدهور وتحسين شروط الوضع القائم، والعمل على تحقيق أهداف قريبة ترسي اللبنة لتقدم كفاح الشعب الفلسطيني على طريق تحقيق الأهداف الكبرى.

- إن تحديد السياسات الواقعية وقضايا السياسة الحرجة الرامية إلى تعزيز الصمود وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني داخل وطنه وخارجه، ينطلق من التوافق الرسمي والوطني والشعبي على الهدف الوطني المباشر، المتمثل بإنهاء الاحتلال والاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تجسيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة العام 1967، دون التخلي عن الحقوق والرواية التاريخية، واستناداً إلى الزج بطاقات الشعب الفلسطيني في النضال لتحقيق ذلك، مع مراعاة البرامج والمهام المناسبة لظروف وخصوصية كل تجمع فلسطيني، والمعطيات والحقائق وموازين القوى المحلية والعربية والدولية.

- لا يتجاهل تحليل السياسات معوقات صناعة السياسات وتنفيذها وتقييمها في السياق الفلسطيني، وهو ما يستدعي التركيز على تحديد الفجوات أو الثغرات والعقبات في بناء وإدارة الاستراتيجيات السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، كما ظهرت في وثيقة السيناريوهات، مثل: الافتقار إلى البناء المؤسسي في التخطيط والرقابة والمساءلة، وضعف الثقة بالمؤسسات والقوى عمومًا، وانقسام المؤسسات في الضفة والقطاع، وغياب أو انخفاض مستويات المشاركة السياسية مع أصحاب الشأن في اتخاذ القرار، والتفرد، وضعف دور القوى والمجتمع المدني، وبروز دور العشيرة، والافتقار إلى منظومات العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وقيود أو سلو السياسية والاقتصادية والأمنية، وغياب السيادة والتحكم بالموارد ومفاتيح العملية التنموية،

وتراجع الدعم الخارجي، والمشكلات المتعلقة بتخطيط وتنفيذ سياسات الحكومة، ونقص أساليب قياس التدخلات السياسية وتقييمها وغير ذلك.

- ويعد تصنيف الفجوات حسب أدوار الجهات الفاعلة (منظمة التحرير، السلطة/الحكومة، القوى السياسية، القطاع الخاص، المنظمات الأهلية، النقابات...) عاملاً مهماً عند الانتقال إلى منظور التحليل الإستراتيجي الأكثر تفصيلاً للسياسات الممكنة والمحملة حسب السيناريوهات والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعوامل المؤثرة إقليمياً ودولياً، إضافة إلى المتطلبات اللازم توفرها لتنفيذ السياسات الموصى بها. كما أن تحديد المتطلبات السياسية الإستراتيجية، يساعد المخططين على تحويل هذه المتطلبات إلى أهداف فرعية في التخطيط الإستراتيجي للأولويات الوطنية، وتنفيذ الهدف الرئيسي لكل من الخيارات السياسية، وبخاصة تلك التي لا تتوفر مؤشرات ترجح إمكانية تحقيقها في ظل الوضع القائم.

تتضمن هذه الوثيقة في الصفحات التالية أجزاءً عدة تتناول السياسات الخاصة بكل من السيناريوهات الأول والثاني والثالث، من حيث الأولويات الوطنية والسياسات الإستراتيجية وسياسات التركيز التي لا تغفل المزج مع سياسات التمايز التي تتيح الاستفادة من الأفضليات المتاحة للفلسطينيين في كل من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تحديد المتطلبات السياسية الإستراتيجية، وتحليل المؤشرات الضابطة للسياسات الممكنة والمتاحة، في حين يتناول سيناريو الصمود، باعتباره سيناريو استهدافياً، المتطلبات وأدوار الأطراف ذات العلاقة بتوفيرها، والآليات ووسائل التنفيذ التي تشكل بمجملها خارطة طريق لتحويل المرغوب إلى واقع.

الصمود الفلسطيني: الفجوة بين الواقع والمتوقع

الصمود الفلسطيني مفهوم سياسي اجتماعي اقتصادي يشير إلى وسائل الفلسطينيين ومقدرتهم على مواجهة الضغوطات والتحديات الداخلية والخارجية، والبقاء والاستمرار والمقاومة، رغم الاحتلال والاختلال في ميزان القوى والأزمات المتأصلة ونقص الموارد ومحدوديتها، على أساس مشروع وطني جمعي يحافظ على الهوية والثقافة والشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، ويهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة. ومؤشرات الصمود هي: إبقاء القضية الفلسطينية حية في الوجدان

الفلسطيني، وتمسك الأجيال المتعاقبة بالحقوق والثوابت الفلسطينية، ورفض الاستسلام ومواصلة الكفاح، وتوفير فرص الحياة الكريمة للفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، وتمكينهم من دعم قضيتهم ضمن إمكانياتهم وظروف البيئة التي يعيشون فيها، واستمرار وجود موقف عربي وإقليمي ودولي داعم للقضية الفلسطينية.

وقد أشارت وثيقة السيناريوهات إلى أن المؤشرات القائمة تبين أن التوصل إلى حل منصف لقضية الشعب الفلسطيني وفق برنامج منظمة التحرير في المدى القريب يبدو صعبًا، ولذلك فإن بقاء هذا الشعب متماسكًا في كل أماكن وجوده، والتسمك بحقوقه، هو جوهر الصمود الذي يحتاج إلى تماسك النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الوطن والشتات؛ أي إنه صمود قائم على رفض الأمر الواقع الاستعماري الاستيطاني، والتماسك الوجودي في ظل مؤشرات الوضع القائم يرتبط بشكل جدي مع تعزيز فرص إحداث تغيير مستقبلي في ميزان القوى لصالح القضية الفلسطينية.

ضمن هذا المفهوم، يمكن تحديد حجم الفجوة في واقع الصمود الفلسطيني اليوم من خلال الوقوف على ما يواجهه متطلباته من تحديات على النحو الآتي:

أولاً. الاستهداف الإسرائيلي للأرض والمواطن والثروات الفلسطينية، من خلال الاستيطان والسيطرة والحصار والضم الزاحف، وفرض منظومات سيطرة لإبقاء التحكم في حياة الفلسطينيين.

ثانيًا. معاناة الفلسطينيين في الشتات الفلسطيني، وبالذات في لبنان وسوريا، حيث يواجهون أزمة مركبة من حرمان وتهميش، وكذلك تركوا وحدهم نتيجة لغياب منظمة التحرير الفلسطينية عن واقع فلسطيني الشتات ويومياتهم. وكذلك التعامل مع فلسطيني أراضي 48 وكأنهم شأن إسرائيلي داخلي، دون تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بواقع الشعب الفلسطيني ومستقبله.

ثالثًا. التشتت في الهوية الفلسطينية الجامعة لحساب هويات فرعية ومناطقية، مثل الضفة وغزة، وطغيان الفئوية الحزبية والاستقطاب، وبروز العشائرية وحلول الخلاص الفردي على حساب الفكرة الوطنية العامة.

رابعًا. عدم قدرة الفلسطينيين على توظيف طاقاتهم المتاحة والكامنة في دعم قضيتهم كما

يجب، نتيجة للانقسام الفلسطيني الذي امتد إلى خارج فلسطين، ونتيجة لغياب فاعلية المؤسسة الوطنية الجامعة للكل الفلسطيني.

خامساً. غياب موقف الإجماع العربي الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية، باعتبارها القضية العربية المركزية، بل على العكس من ذلك، حيث أصبح التصدع في الموقف العربي الرسمي عاملاً سلبياً يضعف القدرة على بناء إستراتيجية عربية موحدة داعمة للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، في ظل اتّساع نطاق التطبيع مع إسرائيل.

سادساً. المواقف الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية مبعثرة وغير مستثمرة باتجاه تصليبها وتقويتها لردع سياسات الاحتلال والاستيطان الإسرائيلية، ودعم التوصل إلى حل يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

سابعاً. مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وعلى رأسها الضم الزاحف، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وعودة اللاجئين، التي تزايدت وتيرتها منذ طرح «صفقة القرن».

عند تحليل المشكلة بعلاقتها بسيناريوهات حالة الصمود، يتبين أنها تكمن في الفجوات التي تفصل بين حالة الصمود الحالية والمتمثلة بالهشاشة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والحالة المطلوبة لتعزيز الصمود الفلسطيني في هذه المجالات. ويتطلب تجسير هذه الفجوة انتهاج مجموعة من السياسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تستجيب للسيناريوهات المتوقعة وتفرعاتها، وتقدم آليات لتفادي العوامل والمسرعات السلبية في كل سيناريو.

الفجوة في السيناريو الأول، المتمثل في استمرار الانقسام، تتطلب مقترحات سياسية واقتصادية واجتماعية تركز على الحيولة دون تدهور الوضع القائم، وتحسينه بشكل تراكمي، والتغلب على المسرعات التي يمكن أن تنقل حالة الهشاشة إلى حالة أعمق وهي الانهيار والفوضى، كالسياسات ذات العلاقة بمعالجة تداعيات جائحة كورونا، والتخفيف من آثار الانقسام وعدم تحوله إلى انفصال دائم، وصيانة الحريات، وتعزيز الثقة بالقوى السياسية الفلسطينية، وتفعيل دور المجتمع المدني، وتعزيز العمل الميداني المشترك حتى في ظل الانقسام المؤسسي.

أما الفجوة في السيناريو الثاني الأكثر خطورة لأنه قد يفضي إلى سيناريوهات فرعية كالقوضى بسبب انهيار أو تصدع مؤسسات السلطة المدنية والأمنية وصراع الخلافة، فإنها تتطلب مقترحات سياساتية، بعضها ذو طابع وقائي يجدر اعتماده حتى في ظل مؤشرات الوضع القائم، من أجل تفادي مخاطر انهيار السلطة، وظهور قيادات مناطقية، وقوضى السلاح، وكذلك فرض البديل القيادي، وبعضها موجه لمكونات الحركة الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتعامل مع سيناريو الانهيار في حالة الانزلاق فعليًا نحوه، بما في ذلك متطلبات توجيه الفعل الوطني والشعبي في حالة اندلاع مواجهة واسعة من خلال انتفاضة شعبية شاملة. وهذا السيناريو يمكن أن يتطور باتجاه أحد السيناريوهات الفرعية، في ظل توفر مجموعة من المؤشرات والمسرات التي قد تدفع نحو مزيد من التدهور، ومنها: إقدام إسرائيل على تسريع تنفيذ خطة الضم الرسمي، أو تنفيذ مخططات كبرى للاستيطان والتهميش القسري وإنشاء البنية التحتية الداعمة لذلك، واستمرار الانقسام، وتسارع وتيرة التطبيع العربي مع إسرائيل، وفشل الرهان على استئناف مسيرة التسوية التفاوضية في عهد الرئيس بايدن، واندلاع مواجهة ميدانية شاملة في الضفة الغربية، والغياب المفاجئ للرئيس الفلسطيني عن المشهد السياسي.

أما الفجوة الثالثة والمهمة، فتتمثل في القدرة على توفير متطلبات سيناريو الصمود، وهو السيناريو المأمول فلسطينيًا أو المستهدف، وهنا تكمن الفجوة الرئيسية، إذ إن السياسات المفضلة تتعلق بالقدرة أكثر منها بالرغبة، أي تتطلب إحداث تغيير جذري في بنية ودور مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة بناء المنظمة، وكذلك تغيير جوهر في السياسات المعتمدة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، إضافة إلى التوافق الوطني على طبيعة الرؤية السياسية والمشروع الوطني الجماعي، وتبلور تيار وطني ضاغط باتجاه تحقيق كل ذلك. وهي عملية تحتاج إلى متطلبات غير متوفرة وفق مؤشرات الوضع القائم حاليًا، والمرشح للاستمرار في ضوء عودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ونتائج الانتخابات الأميركية وفرص عودة العلاقات الفلسطينية الأميركية إلى ما قبل عهد ترامب، وإمكانية إطلاق عملية سياسية تفاوضية مباشرة أو غير مباشرة.

أخيرًا، فإن قياس الممكن في السياسات يأتي ضمن أربعة مؤشرات رئيسية: اتجاهات التغيير في مسار السياسة العامة الفلسطينية، حجم التغيير في السياسة العامة، مواقف الأطراف وأصحاب المصلحة، متطلبات التغيير. أما قياس المحتمل، فيعود إلى مجموعة من المؤشرات، من أبرزها المسار الحالي للسياسة العامة، وظهور وتطور عوامل دافعة موضوعية.

أولاً:

سيناريو الوضع القائم
باستمرار الانقسام
ومجتمع هش

سيناريو الوضع القائم باستمرار الانقسام ومجتمع هش

تضمنت وثيقة السيناريوهات المؤشرات التي تعزز احتمالية استمرار هذا السيناريو لفترة قادمة، لا سيما من حيث استمرار الانقسام، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والترهل في الموقف العربي، وتداعيات جائحة كورونا ... وغيرها. وقد جاءت نتائج الانتخابات الأميركية لتوفر مؤشرات قد تطيل أمد استمرار الوضع القائم، مع بعض التحسن أو التراجع في بعض المؤشرات. فعلى سبيل المثال، ستؤدي عودة العلاقات بين كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة في عهد بايدن، وتسلم أموال المقاصة، واستئناف الدعم الأميركي للسلطة ووكالة الغوث، إلى التخفيف من ضغط المؤشرات الاقتصادية السلبية على السلطة، مع إزاحة «صفقة القرن» عن أجندة الدبلوماسية الأميركية، وانتعاش الرهان على استئناف المفاوضات، والحد من القلق الذي تزايد في عهد إدارة ترامب بخصوص تشجيع بروز قيادة فلسطينية بديلة. ولكن في المقابل، فإن إخفاقًا جديدًا لمحاولات استئناف العملية السياسية، وإقدام إسرائيل على عمليات ضم أو تنفيذ مخططات استيطان كبرى، قد يعيدان التوتر إلى العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، وتوفير بيئة تدفع نحو مواجهة سياسية وميدانية تشكل تهديدًا لقدرة مؤسسات السلطة على القيام بدورها؛ أي إن سيناريو الوضع القائم دون أفق سياسي جدي، مع تواصل الضم الفعلي الزاحف والتوسع الاستيطاني، واستمرار الانقسام، غير قابل للاستمرار إلى ما لا نهاية، ومن شأن حدوث انتكاسات أن تفاقم تأثير العوامل السلبية خلال فترة السنوات الخمس التي يركز عليها مشروع دراسة حالة الصمود الفلسطيني حتى العام 2025، بما يفضي إلى تعزيز فرص الانتقال إلى السيناريو الأكثر سوءًا، وهو سيناريو انهيار السلطة، والفوضى والتشطي الاجتماعي.

رغم ذلك، فإن هذا السيناريو يحتوي، في الوقت نفسه، على مكونات لعوامل شد عكسي قد تولد تغييرًا في الوضع بالمعنى الإيجابي. فقد ينجم عن عدم تعامل إدارة بايدن مع استئناف العملية التفاوضية كإحدى أولوياتها في عامها الأول، وميلها نحو إدارة الصراع بدلًا من حله،

وإمكانية تنفيذ إسرائيل خطوات ضمن مخطط الضم حتى ولو تم سحب «صفقة القرن» من التداول، وتطور ضغط فلسطيني داخلي لإنهاء الانقسام، أو نشوء حركات احتجاجية مطلبية على غرار حراك المعلمين، عوامل تدفع نحو التسريع بتنفيذ سياسات ممكنة، من حيث توفر مؤشرات تجعل تطبيقها مرهوناً بالإرادة السياسية، من قبيل تسريع خطوات إنهاء الانقسام جزئياً، بما فيها إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وتشكيل حكومة توافق أو إطار قيادي موحد، ولكن مع بقاء سيطرة فتح وحماس في كل الضفة والقطاع، أو حتى توفير بيئة لتنفيذ سياسات محتملة، من حيث وجود مؤشرات تحتاج إلى عوامل مساعدة، كالضغط الشعبي، من قبيل إنهاء الانقسام المؤسسي، وإعادة بناء الوحدة الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة.

يوفر التحليل الإستراتيجي للسياسات الممكنة والمحتملة ذات العلاقة بسيناريو الوضع القائم، إطاراً ملائماً لتحديد ما يمكن للفلسطينيين على المستويات الرسمية والوطنية والأهلية والشعبية فعله، في ظل مؤشرات الوضع القائم والتوزيع النسبي لميزان القوى، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلى جانب المتطلبات الواجب العمل على بنائها لاعتماد السياسات المفضلة، أي الاستفادة من الفرص المتاحة والطاقات الكامنة لبناء القدرة/القوة عبر تحويل المتطلبات ذاتها إلى أهداف من شأن تحقيقها أن يمنع الانتقال إلى سيناريو الانهيار والفوضى، وأن يمكن من إعادة بناء حالة الصمود الفلسطيني وانتزاع زمام المبادرة في شق مسار إستراتيجي فعال في مسيرة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

ينطلق التحليل الإستراتيجي من مؤشرات الوضع القائم لاقتراح سياسات التركيز الممكنة انطلاقاً من النقطة التي يقف فيها الفلسطينيون اليوم، لكنه يمزج بين سياسات التركيز والتمايز عند اقتراح السياسات المحتملة، أي يأخذ بالاعتبار الأفضليات الكامنة لدى الفلسطينيين التي سيؤدي توظيفها بشكل فعال إلى تحويل المحتمل إلى ممكن، إلى جانب اقتراح المتغيرات أو المتطلبات التي يمكن تحويلها إلى أهداف مباشرة يمكن العمل على تحقيقها للانتقال إلى السياسات المفضلة، التي تشكل مجموعها السياسات الداعمة للسيناريو الثالث، أي سيناريو الصمود على طريق النهوض الوطني الشامل.

سوف يتم أدناه توزيع الأولويات والسياسات الإستراتيجية وسياسات التركيز على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تحليل العوامل المؤثرة، بما فيها عوامل الشد العكسي، وتحديد المتطلبات الخاصة بكل مجال.

الأولوية السياسية الأولى

تطوير حالة وطنية وحدوية تحول دون تحول الانقسام إلى انفصال، وتعزيز عوامل الصمود والتواجد البشري على أرض فلسطين

السياسات الإستراتيجية: إبراز الهدف الوطني المركزي في هذه المرحلة، وهو إنجاز الحرية والعودة والاستقلال والمساواة، وتحديد الهدف المباشر، وهو وقف الزحف الاستعماري الاستيطاني تمهيداً لإزالته، وما يتطلبه ذلك من المقاومة المثمرة والمقاومة، ومنع تدهور الانقسام وتحوله إلى انفصال دائم بين الضفة والقطاع.

السياسات الممكنة

- التمسك بمواصلة الحوار الوطني الشامل بمشاركة تمثيلية واسعة من مختلف التجمعات، وبخاصة المرأة والشباب والشابات، والانتقال من مقاربة الحوار الثنائي بين فتح وحماس، إلى الحوار الوطني الشامل، الذي يضع على أجندته القضايا المحورية كوسيلة لحل الخلافات بشأن ملفات الانقسام، والاتفاق على أسس الشراكة السياسية، والتوافق على خطط عملية لتنفيذ ما يتم التوافق عليه من ملفات، وعدم حصرها في إجراء الانتخابات دون إنهاء الانقسام المؤسسي.
- تمسك الكل الوطني بعقد اجتماعات متكررة للأمناء العامين للفصائل، وتوسيعها لتشمل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمستقلين، والمرأة.
- التوافق على برنامج مشترك يلتزم بالهدف الوطني المركزي في هذه المرحلة، والمتمثل في تجسيد الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة العام 67 وممارسة حق العودة، بما يعزز العمل الميداني المشترك وفق برنامج يحدد الأهداف الممكنة وأشكال المقاومة في مواجهة الاستعمار الاستيطاني، ولا يستبعد تحقيق أهداف محددة، مثل وقف الاستيطان على طريق إزالته، وإنهاء الاحتلال.
- تعزيز أشكال التنسيق والعمل الموحد بين مؤسسات كل من السلطتين القائمتين في الضفة والقطاع، بما يحد من تداعيات الانقسام والحيلولة دون تكريس الانفصال، وتعميم

أشكال التنسيق والوحدة فيما يتعلق بالحج وامتحان الثانوية والرياضة والصحة على مختلف المجالات، وبخاصة القضاء، والتعليم، والصحة، والثقافة.

- وقف حملات التحريض والتهام والاعتقال التعسفي على خلفية الانتماء السياسي.
- وقف استخدام قوانين الطوارئ وتمديدتها مرات عدة، دون وجود شروط موجبة في ظل جائحة كورونا.
- حشد أوسع مواقف عربية وإقليمية ودولية داعمة لحوارات المصالحة.

السياسات المحتملة

- إعطاء الأولوية لتحقيق الوحدة الوطنية، وتفعيل صيغة اجتماع الأمناء العامين إلى حين التوصل إلى اتفاق حول بناء نظام سياسي موحد على مستوى منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بما يتطلبه من التوافق على خطة عملية تدريجية لإنهاء الانقسام، بحيث تأتي الانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني حيث أمكن كمحصلة لتوافق وطني على خطة لإعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة والقطاع، وليست نهاية المطاف، والتوافق على احترام نتائج الانتخابات من خلال الاتفاق المسبق على ميثاق شرف، وإقرار قوانين في أولى جلسات المجلس التشريعي الجديد تحول دون مصادرة سلطات الاحتلال لنتائج الانتخابات.
- تشكيل حكومة أوسع تمثيلاً لتحسين الأداء في الضفة والقطاع.
- التمسك برفض استئناف المفاوضات الثنائية وإطار الرعاية الأميركية الاحتكارية، والتمسك بعقد مؤتمر دولي وفق قرارات الهيئات القيادية العليا للمنظمة، بصرف النظر عن طبيعة الإدارة الأميركية الجديدة، والتوافق على إستراتيجية سياسية وكفاحية شاملة.
- التوافق على إجراء الانتخابات المحلية وانتخابات الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية والجامعات والجمعيات والمؤسسات الأهلية واللجان الشعبية في المخيمات في الضفة والقطاع والخارج.
- توحيد الأطر المنظمة لعمل الجاليات الفلسطينية في الخارج.

- وقف حملات التحريض والاعتقال السياسي، والحد من انتهاك الحريات العامة، وإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى في الضفة والقطاع، ورفع العقوبات عن قطاع غزة، ومعالجة آثار الانقسام.
- تصحيح العلاقات الفلسطينية العربية، وبخاصة مع الشعوب والقوى والنقابات المؤيدة للقضية الفلسطينية، وحشد أوسع مواقف عربية وإقليمية ودولية داعمة للخطوات السابقة.

المتطلبات

- تنفيذ خطوات ضاغطة باتجاه توسيع الحوار الثنائي ليشمل ممثلين عن باقي الفصائل، وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والمرأة والشباب من داخل الوطن والشتات.
- تعزيز الحوار الرسمي وغير الرسمي بمشاركة سياسيين من القيادات الوسطى في الفصائل والمستقلين والأكاديميين والنشطاء والمرأة والشباب والمجتمع المدني، للضغط باتجاه تحسين الأداء في مختلف المجالات، مع التركيز على آليات العمل المشترك، لتحشيد الرأي العام باتجاه دعم خيار الوحدة، وتبني إستراتيجية سياسية وكفاحية، بما يشمل تنظيم مؤتمرات محلية ووطنية داخل الوطن وخارجه، واعتصامات، وتشكيل لجنة حكماء، وتنفيذ مبادرات ونماذج وحدوية داعمة لإنهاء الانقسام، والعمل المشترك في قطاعات مختلفة، وحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول قضايا محددة، والضغط لتنظيم انتخابات في الجامعات وبعض النقابات.
- تطوير دور الفصائل والمجتمع المدني والأطر والمجموعات الشبابية في بناء تيار وطني عابر للجغرافيا والأحزاب السياسية، وقادر على تشكيل حالة ضاغطة على طرفي الانقسام لاعتماد السياسات المفضلة، وحشد مواقف عربية ودولية، رسمية وحزبية وشعبية، داعمة لخيار إنهاء الانقسام، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بشكل ديمقراطي وتعددي.

المؤشرات الضابطة للسياسات

إن قياس مدى إمكانية تطبيق السياسات يشير إلى أن هناك فرصاً داعمة لذلك في ضوء الخطوات التي اتخذت عقب استئناف الحوار بين حركتي فتح وحماس، ومخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل، في سياق مساعي تحقيق المصالحة الفلسطينية. صحيح أنها غير كافية لتحقيق الوحدة، ولكن يمكن أن يبنى عليها، وهناك موقف وطني وشعبي واسع مؤيد للتوافق على إنهاء الانقسام، بحيث تكون الانتخابات في حالة إجرائها إحدى المحطات في سياق إعادة بناء الوحدة الوطنية، باعتبارها العامل الأكثر تأثيراً على مختلف المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الانتكاسات التي شكلت عامل شد عكسي؛ مثل عودة التنسيق الأمني والمدني بين السلطة وإسرائيل، فإن حوارات المصالحة بقيت تحافظ على مسارها وصولاً إلى الاتفاق على إجراء الانتخابات، لا سيما أن السياسات الممكنة المقترحة تركز أساساً على منع تدهور الحالة الانقسامية وتحولها إلى انفصال. إضافة إلى ذلك، فإن الثمن المطلوب لتحقيق هذه السياسات يمكن تقديمه من قبل طرفي الانقسام، بل على العكس، فإن هناك مكاسب ستجنيها كلتا السلطتين إن سارتا في هذا المسار، ليس أقلها زيادة شرعيتها ضمن نظام سياسي موحد.

كما أن المطالبات الشعبية الرسمية وغير الرسمية بضرورة وقف انتهاكات حقوق الإنسان وإشاعة الحريات هي الأخرى تجعل من هذه السياسات ممكنة التحقق.

أما احتمالية اعتماد السياسات، فتتوفر كذلك العديد من المؤشرات على إمكانية حدوثها، حيث إن توفر موقف تجمع عليه باقي الفصائل، ويحظى بقبول شعبي واسع، انطلاقاً من مخرجات اجتماع الأمناء العامين مطلع أيلول/سبتمبر 2020، يمكن أن يساعد على استمرار هذه الصيغة، ومأسسة هذه الحوارات ضمن عقد اجتماعات متكررة، وصولاً إلى تشكيل صيغة مرجعية قيادية مؤقتة، إلى حين إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمعي.

كما أن مضاعفة احتمالية حدوث السياسات يعود إلى أن التغيرات، بعد تشكيل إدارة بايدن الجديدة، لا تشير إلى إمكانية انتهاء الانحياز الأميركي لصالح إسرائيل، والدفع باتجاه تسوية سياسية تلبى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، في حين يتوقع أن تواصل إسرائيل سياسات

التوسع الاستيطاني والضم الزاحف، وإضعاف السلطة بسحب المزيد من صلاحياتها لصالح توسيع دور «الإدارة المدنية»، والتعامل مع السلطة كوكيل لسلطة الاحتلال ذاتها. ويضاف إلى ذلك حاجة طرفي الانقسام لغطاء شرعي، حتى ولو عبر بوابة الحوار الوطني الهادف إلى إجراء الانتخابات، الذي يحظى بدعم من أطراف دولية، من ضمنها الاتحاد الأوروبي.

إن إمكانية إجراء الانتخابات بطريقة تضمن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة ضعيفة ضمن هذا السيناريو، مع أهمية استمرار العمل من أجلها، والحيلولة دون إجراء انتخابات تكرر الانقسام، وتساعد على تحوله إلى انفصال.

لقد أظهرت دراسة سيناريوهات الصمود أن المؤشرات السياسية هي الأكثر تأثيرًا في استمرار سيناريو الوضع القائم المتمثل في استمرار الانقسام الفلسطيني والمجتمع الهش، وإمكانية تعمّقه لصالح سيناريو أكثر سلبية، حيث تشكل هذه المؤشرات المحرك الرئيسي لمعظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الانقسام هو المؤشر الأكثر تأثيرًا في استمرار سيناريو الوضع القائم وتعميقه، وله تأثيرات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى اتجاه هذه المؤشرات نحو سلوك سلبي، إذ من شأنها أن ترفع معدلات الفقر والبطالة والعنف، إلى جانب استفادة إسرائيل من بيئة الانقسام لتوسيع الاستيطان والضم الزاحف وحصار غزة وتحقيق اختراق في التطبيع مع دول عربية. ويؤدي ضعف منظمة التحرير وتراجع دورها ومكانتها التمثيلية إلى ضعف التأثير الإيجابي للجوء والشتات الفلسطيني، وإلحاق الضرر بوحدة وقدرة المنظمات الشعبية والنقابية، داخل الوطن وخارجه، على خدمة القطاعات والفئات التي يفترض أن تمثل مصالحها. وهناك تشابك بين العوامل المحلية والعوامل الإقليمية والدولية، حيث يساهم الانقسام في توليد حالة استقطاب بين الأطراف الخارجية حسب مواقفها من طرفي الانقسام، وكذلك حالة استقطاب داخلي وفق علاقات وتحالفات كل منهما مع الأطراف الخارجية.

صحيح أن الانقسام أصبح بنيويًا، ويغذي استمرار هيمنة الحزب الواحد على كل من السلطة القائمة في الضفة والقطاع، وترتبط باستمراره مصالح فئات وقوى ذات نفوذ سياسي واقتصادي وأمني، وهو ما يجعل إنهاء الانقسام وفق سياسات ترمي لإعادة بناء المؤسسات الوطنية الواحدة والقيادة الموحدة والبرنامج الوطني المشترك أمرًا غير ممكن أو محتمل في ظل مؤشرات الضعف في الوضع القائم، لا سيما من حيث تراجع دور القوى السياسية والمجتمع المدني، وإقصاء فئات واسعة عن المشاركة السياسية، وبخاصة المرأة والشباب، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون البناء على الممكن وتوفير متطلبات ما هو متاح للحيلولة

دون تعميق الانقسام وتحوله إلى انفصال. وهو ما تراعيه سياسات التركيز المقترحة، لتوفير الحد الأدنى من المناعة السياسية في مواجهة المخاطر من خلال العمل المشترك، والحد من تأثيرات الاستقطاب الداخلي من جهة، والاستقطاب الإقليمي والدولي من جهة أخرى، وخلق أجواء إيجابية تتيح تطور مؤشرات محفزة لتبني سياسات التركيز المحتملة، وبخاصة من حيث أدوار أطراف ثالثة، كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني وتفعيل التأثير الإيجابي للفلسطينيين في بلدان اللجوء والشتات، والحد من انتهاك الحريات العامة.

لا تغفل السياسات المقترحة تطور مؤشرات داعمة للانتقال من الممكن إلى المحتمل، بل وكذلك الفرص المساعدة على تبني السياسات المفضلة بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، على الرغم من أن بعض هذه المؤشرات سلبية، إذ من شأن الشروع في الضم الرسمي أو تسريع الضم الزاحف، وتبني إدارة بايدن الجديدة سياسات منحازة للموقف الإسرائيلي، والضغط لإطلاق عملية سياسية لا تلتزم بالأسس والمعايير المتوافق عليها دوليًا كمرجعية للتسوية السياسية، أو اعتماد سياسة إدارة الصراع بدلًا من إنهائه في الفترة الأولى من ولاية الرئيس الجديد، واستمرار منحى توسيع التطبيع، وتصعد الموقف العربي بخصوص مبادرة السلام العربية، أن تولد ديناميكية تجعل من الصعب استمرار الوضع القائم، وتنطوي على مسرعات لإنهاء الانقسام، بما في ذلك اندلاع مواجهات واسعة أو انتفاضة (الحدث قليل الاحتمال عالي التأثير) وتشكيل قيادة وطنية موحدة، وإحياء دور منظمة التحرير لمواجهة سيناريو الانهيار والفوضى.

إن المتطلبات الواردة في هذا السيناريو موجهة إلى فئات من الجمهور الواسع ذات مصلحة في إنهاء الانقسام، حيث تركز على تطوير أدوار فاعلين من القوى السياسية والمجتمع المدني والمستقلين والمرأة والشباب في مختلف التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، عبر الانخراط في سلسلة من الفعاليات الرامية لمواصلة الحوار حتى ولو كان غير رسمي، وتنظيم فعاليات ضاغطة، ودعم مبادرات ونماذج تعزز العمل الوحدوي المشترك، وتكثيف الجهود لبناء تيار وطني واسع عابر للجغرافيا وللثقافة الحزبية، وقادر على الضغط باتجاه شق مسار بناء الوحدة الوطنية، وعلى التقاط زمام المبادرة في الفعل الوطني والشعبي في حالة استمرار مؤشرات التدهور باتجاه سيناريو انهيار مؤسسات السلطة والفوضى.

الأولوية السياسية الثانية

تعزيز الثقة بالسلطة الفلسطينية وتغيير دورها ومهامها وموازنتها والتزاماتها

السياسة الإستراتيجية: الشروع في عملية تدريجية لإعادة النظر في العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع دولة الاحتلال، وتعزيز دور السلطة باعتبارها جهازًا خدميًا، وهذا يتطلب أولاً توفير متطلبات الضغط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، كخطوة على طريق إلزامها بالحقوق الوطنية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

السياسات الممكنة

- تنظيم أوسع حملة سياسية وإعلامية لمطالبة المجتمع الدولي بتطبيق الالتزامات الإسرائيلية في الاتفاقيات الموقعة، إذ لم تعد تلتزم بها إسرائيل عملياً منذ زمن بعيد.
- التصدي للسياسة الإسرائيلية الرامية لتحويل السلطة إلى وكيل لسلطة الاحتلال، من دون دور سياسي ولا عملية سياسية تهدف إلى التوصل إلى حل نهائي، من خلال التوقف التدريجي عن التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال.
- الفصل ما بين التنسيق المدني والأمني، بحيث يتم وقف التنسيق الأمني وممارسة التنسيق المدني في نطاق ما تفرضه تلبية الاحتياجات المدنية الطارئة، وبخاصة في المجال الصحي.
- تعزيز سيادة القانون، والحد من انتهاك الحريات العامة، ووقف الاعتقال على خلفية التعبير عن الرأي أو الانتماء السياسي، وإنهاء تغول السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية على السلطة القضائية والالتزام بتنفيذ أحكامها.
- تعزيز دور السلطة في تقديم الخدمات للمواطنين، وتوسيع النظم اللامركزية في تقديم الخدمات في المناطق المستهدفة بالضم.

السياسات المحتملة

- التوافق على خطة تدريجية للتخلص من التزامات اتفاق أوسلو وملاحقه، وفقاً لقرارات الهيئات القيادية لمنظمة التحرير، والشروع في خطوات لإعادة النظر في دور السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، بحيث يتم الحد من دور وزارة الخارجية لصالح إعادة الاعتبار للدور

السياسي لمنظمة التحرير في المحافل والمنظمات الدولية، وتخفيف الأمن في بند موازنة السلطة لصالح الصحة والتعليم والزراعة والصناعة.

- الحد من التفرد في صناعة القرار بتوسيع علاقات الشراكة مع القطاعين الأهلي والخاص والمرأة والشباب، في تخطيط سياسات السلطة وتنفيذها في مختلف القطاعات.
- صيانة الحريات العامة والتعددية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام، بما فيها حق التجمع السلمي، وتشكيل الأحزاب والجمعيات.
- وقف سياسة التمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعالجة ملفات الموظفين والمتفرغين والمتقاعدين في القطاع وفق معايير المساواة والعدالة.
- تعزيز مكافحة الفساد على مختلف المستويات، ومعالجة أسبابه، والحد من انتشاره، وإنفاذ القانون والملاحقة القضائية للفاستدين.
- تشكيل اللجان المحلية ذات الطابع غير المركزي في إدارة شؤون المواطنين في المناطق المستهدفة بالضم، وتوفير الخدمات لهم في مختلف المجالات.

المتطلبات

- إجراء حوار وطني شامل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب السابقة، وبلورة رؤية وإستراتيجية وبرنامج، وتوفير المتطلبات القادرة على التخلص من التزامات أوصلو، وفتح أفق سياسي جديد قادر على تجسيد الاستقلال الوطني لدولة فلسطين.
- تشكيل لجان متخصصة لدراسة الخطوات الممكنة للشروع في التحلل من اتفاق أوصلو وملحقاته، وإعادة النظر في بنية السلطة ووظائفها، استنادًا إلى قرارات منظمة التحرير، ومخرجات الحوار الوطني.
- إعادة النظر في السياسة المتبعة في قطاع غزة، والموازنات المخصصة له، على قاعدة تحقيق العدالة والمساواة بين موظفي السلطة كافة.
- تعزيز إجراءات تطبيق قانون مكافحة الفساد، وإرساء منظومة لتعزيز مبدأ المساءلة وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.

- التعامل مع القطاعين الأهلي والخاص، ومع الأطر النسوية والشبابية، كشركاء في عمليات التخطيط والتنفيذ لسياسات السلطة، بدءًا من توسيع الشراكة في لجنة الطوارئ العليا في الضفة والقطاع، واللجان المحلية والقطاعية المعنية بمواجهة تداعيات جائحة كورونا، وليس انتهاء بالسياسات المتعلقة بمختلف القطاعات.

المؤشرات الضابطة للسياسات

تتعزز فرص تطبيق السياسات الممكنة في ضوء قرارات المجلس المركزي منذ العام 2015، التي أكدت عليها قرارات لاحقة للمجلسين الوطني والمركزي، بموافقة جماعية، بشأن إعادة النظر في العلاقات مع دولة الاحتلال، وقرار التحلل من الاتفاقات الموقعة، ووقف كافة أشكال التنسيق الذي أعلنه الرئيس عباس في 19 أيار/مايو 2020. وعلى الرغم من أن التراجع عن هذه القرارات يشير إلى أن وقف التنسيق الأمني لم يتم تبنيه من السلطة بصفتها سياسة عامة، بل كتهديد تارة، وكردة فعل على بعض سياسات الاحتلال تارة أخرى، فإن جميع الفصائل الفلسطينية لا تزال تتمسك بوجود الالتزام بهذه القرارات، وتعتبر التراجع عنها فريدًا و انتهاكًا لقرارات الهيئات القيادية العليا للمنظمة، وحتى دون توفر متطلبات التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة، بل وفي غياب مبدأ التبادلية في تطبيق الالتزامات من الطرفين، فضلًا عن الاستياء الشعبي الواسع من خطوة التراجع التي تعزز عدم الثقة بالسلطة وقراراتها الارتجالية، ما يشكل فرصة بناء موقف وطني وشعبي ضاغط باتجاه إعادة الالتزام بقرارات الإجماع الوطني.

كذلك، فإن اتجاهات السياسة العامة تقود إلى أن تطبيق ذلك غير ممكن ما لم يحدث تفعيل للضغوط الفلسطينية والعربية والدولية، وذلك نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي تريد أن تجعل من السلطة الفلسطينية وكيلاً أمنياً لها، وأن تقلص صلاحياتها، وتوظيف ذلك كغطاء لتسريع مخططات الاستيطان والتهويد والضم. ومن شأن ذلك أن يشكل عاملاً يحد من إمكانية توسيع المقاومة الشعبية في ظل التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال.

أما احتمالية تطبيق السياسات، فتعود كذلك إلى كون غالبية المجتمع الفلسطيني، حسب استطلاعات الرأي العام، تعتبر أن السلطة يجب أن تغير من وظائفها ودورها، وأن ينتقل الدور السياسي للمنظمة، وأن تحترم الحريات، وتكافح الفساد داخل مؤسسات السلطة وخارجها. ومما يجعل هذا الحدث قابلاً للاحتمال هو المطالبة الداخلية في التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات بضرورة استعادة مكانة منظمة التحرير ودورها كمرجعية وطنية عليا للقرار

السياسي والكفاحي، بما في ذلك تعزيز شرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني، والنطق باسمه في المفاوضات وخارجها.

حسب وثيقة السيناريوهات، جاء تشكيل السلطة الفلسطينية من وجهة نظر القيادة الفلسطينية باعتبارها وسيلة على طريق الوصول إلى الدولة المستقلة المستقبلية، وعلى أساس أنها مرحلة انتقالية، إلا أن السلوك الإسرائيلي وجملة من التداعيات الأخرى، جعلت السلطة (الأداة) غاية. إذ برز العديد من الأزمات في طريق السلطة حتى أصبحت بمنزلة عقبة في تشكيل نظام سياسي ديمقراطي يتطور إلى دولة، الأمر الذي وسع فجوة عدم الثقة بين الجمهور والسلطة، وبخاصة مع تقلص صلاحياتها والقصور في أدائها وخدماتها. هناك مدارس مختلفة في الوضع الفلسطيني إزاء كيفية التعامل مع الوضع القائم للسلطة، فهناك من يطرح خيار حل السلطة، وتساعدت هذه الآراء بعد تسارع مخططات الاستيطان والضم الزاحف منذ إعلان «صفقة القرن»، ولكن الإطار الرسمي يستخدم هذه الورقة في إطار التلويح والتهديد فقط، ولا أحد يعتبره خيارًا جديًا، وحل السلطة من دون توفر بديل فلسطيني في إطار المنظمة والتشكيلات المنبثقة عنها، سيؤدي إلى تعزيز احتمال تحقق سيناريو الفوضى والانهيار.

وهناك من يطرح تغيير شكل السلطة ووظائفها، أو الإعلان عن الدولة تحت الاحتلال وتشكيل مجلس تأسيسي. وفي هذه الأثناء، تطرح سيناريوهات كثيرة مثل الخيار الأردني والدولة الواحدة، على اعتبار أن حل الدولتين لم يعد عمليًا، وكأن الدولة الواحدة على أنقاض المشروع الاستعماري الصهيوني ونظام الامتيازات العنصري، أمر ممكن وعملي، وكذلك خيار الإبقاء على الوضع الراهن.

تنطلق السياسات المقترحة في هذه الوثيقة من حقيقة تلاقي مصالح داخلية وإسرائيلية وإقليمية ودولية على بقاء السلطة الفلسطينية في المدى المنظور، لكنها لا تغفل تطور مسارات أخرى تتعلق بمستقبل السلطة، تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية الرامية إلى إجبار الفلسطينيين على القبول بالحلول التصفوية والضم والتطبيع. وفي المحصلة، فإن هشاشة النظام السياسي الفلسطيني مرشحة للاستمرار في ضوء المنحى العام للمؤشرات السلبية، مع تذي قدرة الشعب الفلسطيني على تغيير سلوك هذه المؤشرات، وتعمق فجوة عدم الثقة بالسلطة ومجمل مكونات النظام السياسي القائم. وهو ما يعزز الاستنتاج بأن الأوضاع السياسية قلقة ومفتوحة لدرجة كبيرة على احتمالات الفوضى والعنف، وفق الاتجاه الأعظم للمؤشرات السلبية، ما لم يتم العمل على عكس اتجاه هذه المؤشرات.

وتبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ضعف قدرة السلطة الفلسطينية على التحلل من علاقة التبعية لإسرائيل، بموجب محددات اتفاق أوسلو وملحقاته، والمحاولات الإسرائيلية لتكريس دور السلطة كوكيل إداري واقتصادي وأمني يدير شؤون الفلسطينيين تحت سقف منظومات السيطرة الاستعمارية. ولذلك، فإن جزءاً من السياسات المقترحة موجه لبناء القدرة الفلسطينية، من خلال عملية تدريجية تستهدف منظومات السيطرة القائمة، من خلال تغيير علاقات القوة السائدة التي تخدم سياسات الاحتلال، وهي عملية غير ممكنة دون تغيير السلطة ذاتها عبر خطوات تراعي التوزيع النسبي لميزان القوى، على أساس ما يمكن للفلسطينيين فعله أو عدم فعله مقابل ما يمكن لإسرائيل وأطراف ثالثة فعله أو عدم فعله في كل مرحلة.

إن بديل انهيار السلطة، أو حلها، وفق الاتجاه السلي لمعظم المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في غياب البنى المؤسسية الوطنية البديلة، هو الفوضى، وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية لتشجيع بروز بنى مؤسسية وقيادية بديلة مستعدة للتعامل مع الأمر الواقع الاستعماري. ولذلك، تعتمد السياسات الممكنة والمحتملة لإعادة النظر في العلاقات السياسية والأمنية مع دولة الاحتلال، وتكاملها مع خطوات الانفكاك الاقتصادي، وإعادة النظر في بنية السلطة ووظائفها جزئياً، على القرارات المعلنة بهذا الصدد من المجلسين الوطني والمركزي، على الرغم من عدم تطبيق عدد منها، وكذلك على المقبولية العالية لدى القوى السياسية والمجتمعية والجمهور الفلسطيني لإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل، وتغيير السلطة لتصبح جهازاً يكون بمثابة ذراع لمنظمة التحرير في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، في المجالات الإدارية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية عموماً.

من شأن الشروع في خطوات تدريجية تراعي تقليل الكلفة على الفلسطينيين ورفعها على الإسرائيليين، وحشد مواقف إقليمية ودولية داعمة لهذه الخطوات من الدول والمنظمات الصديقة، أن تشكل ردوداً على عدد من التحديات، فهي تعزز صمود الفلسطينيين والحد من الانزلاق نحو سيناريو الانهيار والفوضى، كما أنها توفر متطلبات بناء أجسام لا مركزية لإدارة شؤون الفلسطينيين، حتى ولو جرى الانتقال إلى السيناريو الأسوأ، وتقطع الطريق على محاولات إيجاد قيادة بديلة مطواعة، وتعيد الاعتبار لدور منظمة التحرير ومكانتها، وتعزز التأثير الإيجابي للفلسطينيين في أراضي 48 والخارج، وتؤسس للانتقال لاعتماد السياسات المفضلة في حالة توفير المتطلبات اللازمة.

الأولوية السياسية الثالثة

تصعيد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمناهضة الاستعمار الاستيطاني وحماية الحقوق الفلسطينية

السياسة الإستراتيجية: بناء موقف وطني وإقليمي ودولي داعم للهدف الوطني المباشر في إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني وحماية الحقوق الفلسطينية، وإنجاز الحرية والعودة والاستقلال والمساواة.

السياسات الممكنة

- مواصلة العمل لبناء حائط صد سياسي على المستويين الإقليمي والدولي رافض لسياسات الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني، وللمحاولات الإسرائيلية لاعتماد البنود الرئيسية في «صفقة القرن»، أو أي رؤية أخرى تنتقص من الحقوق الفلسطينية، وتتناقض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، أو في سياسات الإدارة الأميركية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الاستيطان والضم كأمر واقع يشكل مرجعية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- تبني موقف رافض لاستئناف المفاوضات من دون وقف الاستيطان وعمليات مصادرة الأرض والتهويد، وخلق الحقائق على الأرض.
- بناء خطاب سياسي ينطلق من التمسك بالهدف الوطني المباشر المتمثل في إنهاء الاحتلال والاستيطان، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة، بما يشمل تجسيد استقلال دولة فلسطين على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس، وبناء موقف إقليمي ودولي داعم لهذا الهدف.
- تعزيز العمل المشترك مع الدول العربية المناهضة للتطبيع خلافاً لنصوص مبادرة السلام العربية.

السياسات المحتملة

- الانتقال من رفض الضم إلى العمل الميداني لتطوير الحالة الوطنية والشعبية المناهضة للاحتلال والاستيطان والضم، عبر التشكيل الفعلي للقيادة الوطنية الموحدة، والأطر واللجان المحلية المنخرطة في الفعل الميداني.

- التصدي لأي ضغوط لاستئناف المفاوضات برعاية أميركية احتكارية، والالتزام بقرارات المجلسين الوطني والمركزي بشأن رفض العودة إلى إطار التفاوض الثنائي، والتمسك بصيغة عقد مؤتمر دولي لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وليس إعادة التفاوض عليها.
- التحرك في إطار العلاقات الثنائية مع الدول العربية المناهضة للتطبيع لإعادة بناء منظومة عربية داعمة للحقوق الفلسطينية في ضوء التصدع في الإجماع العربي داخل الجامعة العربية، على قاعدة إعادة إحياء دورها الداعم للقضية الفلسطينية.
- اعتماد دبلوماسية شعبية نشطة قائمة على استعادة العلاقات مع الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني على المستويين العربي والعالمي، وتفعيل العلاقات والتنسيق مع حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، ولجان المقاطعة.
- اعتماد خطة لتفعيل العضوية الفلسطينية في المؤسسات والمحاكم الدولية، انطلاقاً من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية، والاستمرار في ملاحقة ومحاسبة إسرائيل وقادتها على جرائمهم المستمرة في المحكمة الجنائية الدولية.

المتطلبات

- بناء توافق وطني على الهدف الوطني المباشر المتمثل بإنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، وتجسيد الاستقلال الوطني والعودة، باعتباره الحجر الأساس في بلورة الخطاب الفلسطيني السياسي والإعلامي الهادف إلى توسيع نطاق المواقف الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه.
- التوافق الوطني على تشكيل قيادة وطنية موحدة لقيادة وتوجيه العمل الميداني المشترك ضد الاستعمار الاستيطاني، وكذلك تشكيل الأطر واللجان على المستويات المحلية.
- تفعيل دور منظمة التحرير في الحراك السياسي على المستويات العربية والإقليمية والدولية، بما في ذلك توليها المسؤولية عن الملف السياسي وليس السلطة.
- إعادة بناء علاقات المنظمة ومكونات الحركة الوطنية الفلسطينية مع الأحزاب السياسية العربية والعالمية على أساس دعم القضية الفلسطينية، ومناهضة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والعنصرية.

- تفعيل وتطوير الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية، وتنظيم دبلوماسية شعبية موازية لها تستهدف إظهار الحق الفلسطيني، والرد على الافتراء والأكاذيب الصهيونية التي تمس الرواية والسياسة وكل شيء.
- تفعيل العلاقات بين مكونات المجتمع المدني الفلسطيني من منظمات أهلية واتحادات ونقابات ومؤسسات نسوية وشبابية ونظيراتها على المستويات العربية والعالمية، بما يعيد تفعيل تأثير البعد الشعبي الضاغط على الحكومات في البلدان المختلفة لرفض التطبيع ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

المؤشرات الضابطة للسياسات

تعتبر إمكانية رسم السياسات أعلاه أمرًا ضروريًا لاستنهاض الحالة الوطنية والشعبية، ويلبي مطلبًا وطنيًا وشعبيًا فلسطينيًا من أجل تعزيز العوامل الداخلية والخارجية المساندة للنضال في مواجهة الاستعمار الاستيطاني، وتوظيف الموقف الرسمي والوطني والشعبي الرفض للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، من أجل بناء مواقف عربية رسمية وشعبية داعمة للخطاب الفلسطيني، وتحول دون حدوث مزيد من التصدع في الموقف العربي. بمعنى أن بناء شكل جديد من التحالفات الإقليمية والدولية بناء على خطاب فلسطيني موحد، يلقي مقبولة عالية لدى مختلف القوى والتفافاً شعبياً.

ما يعزز احتمالية حدوث السياسات هو أن جها قد تم تبنيه نظريًا مثل القيادة الوطنية الموحدة، ولكنه لم يتحول إلى واقع في الميدان، ومن شأن بناء موقف وطني عملي مدعوم بفعاليات شعبية ضاغطة، أن يوفر فرصة للتوافق على تشكيل هذا الإطار القيادي الميداني واللجان المحلية المنخرطة في مواجهة الاحتلال والاستيطان، وبخاصة في ضوء الحاجة إلى تطوير أطر وأشكال المقاومة الشعبية الناشطة في العديد من المناطق المهتدة بالاستيطان والجدار والتهجير القسري.

كما أن خسارة ترامب للانتخابات ومجيء إدارة بايدن، سوف تقللان من زخم الضغوط التي مارستها إدارة ترامب لتسريع التطبيع العربي مع إسرائيل على حساب حل القضية الفلسطينية، ما يوفر فرصة يجب توظيفها لاستعادة مكانة هذه القضية في مواقف الجامعة العربية، وبخاصة في ظل الموقف الشعبي العربي الرفض للتطبيع.

تعصف بالمنطقة والعالم جملة من التغيرات والتحولات التي تؤثر، بشكل مباشر أو غير

مباشر، على القضية الفلسطينية ومساراتها، بعض هذه التحولات قد تشكل بالفعل، والبعض الآخر قيد التشكل، ولكن ملامحه إلى حد ما واضحة كما يرد في وثيقة سيناريوهات الصمود الفلسطيني. وتؤثر هذه التحولات على سيناريو الوضع القائم المتمسم بالهشاشة، وتعزز المؤشرات السلبية التي تدفع باتجاه سيناريو الانهيار والفوضى، وبخاصة من حيث تصدع موقف الإجماع العربي على مبادرة السلام العربية، وقرارات الجامعة العربية، وتوقف أو تراجع الدعم المالي والاقتصادي من الدول العربية للسلطة الفلسطينية، وتزايد خطر المحاولات الرامية لتشجيع بروز قيادة فلسطينية بديلة، وعدم توفر موقف داعم لجهود تحقيق المصالحة الداخلية.

في المقابل، ثمة فرصة أمام الفلسطينيين لتوظيف بعض المؤشرات الدولية لصالح الصمود الفلسطيني وتقوية مناعته السياسية والاقتصادية، بالاستفادة من مواقف الرفض العالمي لسياسات ترامب حتى خسارته في الانتخابات وللاحتلال والاستيطان وخطة الضم، ومواقف العديد من الدول العربية والإسلامية الراضة للتطبيع مع إسرائيل على حساب حل القضية الفلسطينية، إلى جانب موقف أطراف اللجنة الرباعية الدولية الثلاثة (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) لاعتبار رؤية ترامب مرجعية أي عملية تفاوضية محتملة. ويشار في هذا السياق إلى الموقف الأوروبي المركزي الإيجابي سياسيًا بالتمسك بمبدأ «حل الدولتين» (فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا)، إضافة إلى مواقف دول أوروبية تدعو إلى اتخاذ إجراءات عملية رادعة لإسرائيل في حال تنفيذها للضم (لوكسمبورغ، أيرلندا)، والموقف الصيني والروسي المتمسك بضرورة وجود تسوية عادلة تضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أن حملات التضامن العالمي، وبخاصة في الأوساط الأكاديمية، تعزز الصمود الفلسطيني وتقوي المواقف السياسية شريطة وجود دبلوماسية رسمية وشعبية نشطة.

من شأن استمرار الموقف الفلسطيني الراض للتعامل مع رؤية ترامب، أو التفاوض برعاية أميركية احتكارية حتى في عهد الرئيس المنتخب بايدن، مع تبني دبلوماسية نشطة تستفيد من المؤشرات الدولية الإيجابية، أن يُفشل المحاولات الأميركية الإسرائيلية لاستبدال المرجعيات المتوافق عليها دوليًا بمرجعية الأمر الواقع الاستعماري، غير أن عدم تطور المواقف الدولية، وبخاصة روسيا والاتحاد الأوروبي، إلى مستوى تحدي الاحتكار الأميركي لرعاية العملية السياسية، واتخاذ إجراءات رادعة لسياسات الاحتلال والاستيطان والضم الزاحف، سوف يبقي الفجوة قائمة ما بين دعم مبدأ «حل الدولتين» وتحقيقه على أرض الواقع، ما لم ينتقل الموقف الفلسطيني إلى التركيز على إحداث تغيير متراكم في ميزان القوى عبر الربط ما بين الدبلوماسية النشطة،

وإعادة الاعتبار للعلاقة مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية والأفريقية لبناء موقف رادع لتوسيع رقعة التطبيع، ورفض استئناف المفاوضات الثنائية برعاية أميركية، وتبني إستراتيجية سياسية وكفاحية تنطلق من إعادة وقف العلاقات مع دولة الاحتلال، وتصعيد المقاومة الشعبية في مواجهة الاستعمار الاستيطاني وعمليات الضم الجاري تنفيذها عملياً، وبخاصة في المناطق المصنفة (ج).

ولذلك، فإن السياسات المقترحة تبدأ بتنفيذ ما هو ممكن انطلاقاً من عدم توفر مؤشرات في الوضع القائم تدعم اعتماد السياسات المفضلة، سواء من حيث تفاقم الضغوط السياسية والاقتصادية والمالية على السلطة والشعب الفلسطيني، أو استمرار الانقسام، أو عدم توصل القيادة الفلسطينية إلى قناعة بانتهاء مقاربة التسوية التفاوضية كسبيل لتجسيد الاستقلال الوطني في ظل ميزان القوى السائد، وعودة الرهان على استئناف المفاوضات بعد فوز بايدن، والتراجع عن وقف التنسيق مع إسرائيل، لكنها تركز، في المقابل، على بناء القدرة الفلسطينية على الانتقال إلى اعتماد السياسات المتاحة، ومن ثم المفضلة، في ضوء الإجماع الوطني والشعب الفلسطيني على ضرورة تغيير المسار الإستراتيجي المستمر منذ توقيع اتفاق أوسلو، والاستفادة من عناصر القوة الكامنة في عدالة القضية الفلسطينية، والقانون الدولي، وحالة التضامن الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المناهضة للاحتلال والاستيطان والداعمة لحق الشعب الفلسطيني في تجسيد استقلال الدولة الفلسطينية.

الأولوية السياسية الرابعة

الدفاع عن حقوق اللاجئين والجاليات الفلسطينية في بلدان اللجوء والشتات وتلبية احتياجاتهم

السياسة الإستراتيجية: تعزيز صمود الفلسطينيين خارج وطنهم، والدفاع عن حقوقهم المدنية والوطنية، وتطوير تأثيرهم الإيجابي في النضال الجمعي الفلسطيني.

السياسات الممكنة

- التمسك بحق عودة اللاجئين إلى الديار التي هُجروا منها، باعتبار العودة حقاً غير قابل للمساومة في مواجهة مخططات شطب صفة اللاجئ، والتوطين، وتصفية وكالة الغوث.

- التنسيق مع وكالة الغوث لتفادي أي تقلصات في خدماتها، والعمل لتوفير الدعم لتغطية العجز في موازنتها.
- متابعة الأوضاع الصحية لتجمعات اللاجئين والجاليات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، والتنسيق مع الدول التي تستضيفهم لتوفير الرعاية الصحية اللازمة.
- الدفاع عن الحقوق المدنية وحقهم في الحفاظ على هويتهم الوطنية.

السياسات المحتملة

- وضع خطة للتصدي لمخططات توطين اللاجئين في البلدان التي تستضيفهم، أو تشجيع هجرتهم إلى بلدان أخرى.
- بلورة برامج لتعزيز الثقافة والهوية الوطنية والرواية التاريخية وموقع حق العودة في القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني، وتعزيز التواصل والتشبيك بين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه.
- تأسيس صندوق بمشاركة المنظمة والقطاع الخاص يتولى توفير الدعم للمتضررين في أوساط اللاجئين والجاليات جراء توقف أعمالهم أو تدهور معيشتهم، وبخاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا.

المتطلبات

- استعادة مكانة منظمة التحرير التمثيلية، وتعزيز دورها في رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين والجاليات في بلدان اللجوء والشتات.
- توزيع ونقل مقرات المنظمة على أماكن تواجد الشعب الفلسطيني حيثما أمكن ذلك.

المؤشرات الضابطة للسياسات

هناك إمكانية لاعتماد السياسات المقترحة في ضوء وجود إجماع فلسطيني على مركزية قضية اللاجئين ضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية، ووجود حاجة لاعتماد سياسات فعالة لمواجهة مخططات التوطين وتعزيز صمود الفلسطينيين في الخارج، وتوفير الحياة الكريمة لهم، في ظل

استمرار تدهور المؤشرات ذات التأثير السلبي على صمودهم، وإضعاف طاقاتهم وتأثيرهم الإيجابي في تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، من حيث تراجع دور منظمة التحرير، وتفاقم الضغوط الاقتصادية والمعيشية على مخيمات اللاجئين، وتزايد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، وبخاصة من سوريا ولبنان والعراق، وتقليص خدمات وكالة الغوث ومحاولات تصفيتها، وتغيير المكانة القانونية للاجئين الفلسطينيين تمهيداً لتوطينهم خارج وطنهم، والتأثير السلبي للانقسام الداخلي على وحدة اللجان الشعبية في المخيمات، والاتحادات، والنقابات، وأطر الجاليات.

في المقابل، على الرغم من أن التمسك بحق العودة ورفض التوطين يحظى بإجماع وطني وشعبي داخل الوطن وخارجه، غير أن قسماً كبيراً من اعتماد السياسات المقترحة وتنفيذها منوط بمدى توفر الإرادة السياسية لإنهاء الانقسام الذي يعتبر العامل السلبي الأبرز في التأثير على وحدة الفلسطينيين وصمودهم في تجمعات اللاجئين والجاليات في الخارج، وهو ما يتطلب توفير متطلبات إعادة بناء التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، بما يمكن من تفعيل دورها في رعاية شؤون الفلسطينيين في الخارج، ووضع برنامج عمل للدفاع عن حقوقهم السياسية والمعيشية في البلدان التي تستضيفهم، والتصدي الفعلي لمخططات التوطين.

الأولوية السياسية الخامسة

دعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48 من أجل المساواة والحقوق الفردية والقومية، وتعزيز التواصل معهم وتأثيرهم الإيجابي في صنع القرار الفلسطيني

السياسة الإستراتيجية: دعم نضال الفلسطينيين في أراضي 48 ضد العنصرية، وتعزيز شراكتهم في صناعة القرار الوطني الفلسطيني.

السياسات الممكنة

- دعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية، والتصدي لمخططات سلخ أجزاء من منطقة المثلث.
- مواصلة تقديم الدعم للجنة المتابعة العليا وللقائمة العربية المشتركة في الكنيست، والحيولة دون تفككها بعد خروج أحد مركباتها منها.

السياسات المحتملة

- تطوير وتفعيل لجنة المتابعة العليا والقائمة المشتركة، ومنع انهيارها.
- تعزيز أشكال النضال المشترك لدعم القضايا الوطنية التي تشكل قاسمًا مشتركًا لجميع الفلسطينيين، ومبادرات الدعم للقضايا الخاصة بكل من التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه.
- تعزيز برامج التمسك بالهوية الوطنية والرواية التاريخية، وتشجيع علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتواصل الثقافي بين الفلسطينيين على جانبي ما يسمى "الخط الأخضر".

المتطلبات

- اعتماد إستراتيجية واضحة تقوم على أن معالجة أوضاع فلسطينيي أراضي 48 ومشكلاتهم ليست شأنًا إسرائيليًا، بل شأنٌ يهم جميع الفلسطينيين ومؤسساتهم الرسمية وغير الرسمية.
- اعتماد صيغة لإشراك ممثلي فلسطينيي أراضي 48 في اتخاذ القرار الوطني في إطار منظمة التحرير، من خلال لجنة المتابعة العليا، مع ضرورة تطوير هذه اللجنة لتكون إطارًا ممثلًا للفلسطينيين في أراضي 48.

المؤشرات الضابطة للسياسات

ما زال فلسطينيو أراضي 1948 شوكة في حلق الاحتلال صامدين في قراهم ومدنهم وأحيائهم، على الرغم من كل محاولات الاقتلاع والإقصاء والتهميش والإنكار التي مارستها السلطات الإسرائيلية بحقهم منذ النكبة، لكن مجمل التحديات التي يواجهها الفلسطينيون بفعل السياسات العنصرية، تؤكد أن بقاء الوجود الفلسطيني المادي الكثيف، وتعزيزه داخل المناطق المحتلة العام 1948، وتحسين الظروف المختلفة، هو الأهم في المدى البعيد، وذلك بغية تفويت الفرصة لتحقيق أية أهداف إسرائيلية، وبخاصة القوانين العنصرية التي تعتبر مقدمات لعمليات الطرد التي تدعو إلى تنفيذها الاتجاهات الإسرائيلية المتطرفة. ومن شأن دعم نضال الفلسطينيين في أراضي 48، بما في ذلك تعزيز وحدة ومكانة لجنة المتابعة العليا، ودور القائمة العربية المشتركة في الكنيست من جهة، وإيجاد الصيغ الملائمة لمشاركتهم في صناعة القرار

الوطني، وتعزيز الروابط الجامعة للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم، المساهمة في تعزيز التأثير الإيجابي لفلسطينيي 48 في دعم أي إستراتيجية سياسية وكفاحية لتحرير الوطني. وتعتبر السياسات الممكنة الواردة أعلاه هي السياسات المنفذة فعليًا، وهناك توافق وطني وشعبي على السياسات المحتملة، ويمكن اعتماد السياسات المفضلة في ضوء مدى توفر عدد من المؤشرات الأخرى، وبخاصة انتقال إسرائيل لتنفيذ مخططات الضم الفعلي، وتصعيد السياسات العنصرية وإجراءات مصادرة وهدم ممتلكات الفلسطينيين في النقب والمثلث، وتصاعد دعوات التهجير القسري، بما يخلق بيئة وعوامل تعزيز من ترابط النضال السياسي والكفاحي بين الفلسطينيين على جانبي ما يسمى «الخط الأخضر»، بما في ذلك الروابط المشتركة غير الرسمية على غرار العمل المشترك للحركات الشبابية والمبادرات المناهضة للاحتلال ومخططات المصادرة والهدم والترحيل في أراضي 48 و67، والداعمة لحق العودة، والمطالبة بكسر الحصار عن قطاع غزة.

المجال الاقتصادي

الأولوية الاقتصادية الأولى

الاستجابة السياساتية لحالة الطوارئ وتداعياتها في ظل وباء كورونا

السياسة الإستراتيجية: زيادة كفاءة إدارة الحالة في ظل الوباء والاستجابة السياساتية لتداعياته عبر تدابير قصيرة الأجل عالية التأثير.

السياسات الممكنة

- تقليل الخسائر إلى أدنى درجاتها على الاقتصاد الفلسطيني مع السيطرة القصوى على انتشار الوباء، من خلال تجنب فرض إجراءات وقيود شاملة على كل القطاعات، وفي كل المناطق، وتركيز الإجراءات على مناطق انتشار الوباء.
- دعم القطاع الزراعي، بما يساهم في تأمين الغذاء والتمسك بالأرض وخفض مستويات البطالة، مع تحقيق شروط التباعد الاجتماعي، من خلال تدابير قصيرة الأجل عالية التأثير، مثل: (أ) شق الطرق الزراعية في ضوء توفر المعدات اللازمة. (ب) العمل على استصلاح أراضي زراعية جديدة، وبخاصة في مناطق الأغوار وطوباس. (ج) توجيه الأيدي العاملة نحو قطاع الزراعة، وتشجيع المبادرات الزراعية، لا سيما المبادرات التعاونية، بما يخفف من نسبة البطالة. (د) مضاعفة جهود وزارة الزراعة والمؤسسات ذات العلاقة لتطوير وزيادة كفاءة وإنتاجية قطاع الزراعة. (هـ) دعم الاقتصاد المنزلي، وبخاصة الزراعة البيئية مثل استغلال الحديقة المنزلية بزراعتها بالخضار وأشجار الفواكه بناء على إرشادات وزارة الزراعة ومهندسين زراعيين، ودعم قطاع الثروة الحيوانية في الريف.
- دعم الفئات الضعيفة الأكثر تضرراً من المزارعين والصيادين وعمال المياومة والجمعيات التعاونية والمشاريع النسوية الصغيرة، بما في ذلك إعفاء هذه الفئات، أو خفض المستحقات المترتبة على استهلاك بعض الخدمات مثل الكهرباء، والماء، والاتصالات.
- رصد موازنات خاصة بالتعاون مع القطاع الخاص والصناديق ذات العلاقة، مثل صندوق «وقفة عز»، لتنفيذ برامج تدخل عاجلة لمساعدة الفئات الهشة، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

- تنظيم السوق الداخلية وحماية المستهلك وتطوير البيئة القانونية الناظمة، ومكافحة وحظر منتجات المستوطنات وخدماتها، وتفعيل الرقابة على السوق الداخلية والبضائع المستوردة.

السياسات المحتملة

- إحلل الواردات الزراعية بتشجيع المنتج الزراعي والتصنيع الزراعي والحد الجذري من سياسة الإغراق الإسرائيلية (مثل البطاطا، والبطيخ، والجزر، والبصل، والعنب، والتمور).
- دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة التي تديرها نساء.
- تشجيع تقديم قروض ميسرة طويلة الأجل للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، لا سيما للنساء، بما في ذلك إنشاء صندوق لهذه الغاية تشارك في إدارته الأطراف الرسمية والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية الناشطة في هذا المجال.
- تصميم وتنفيذ برامج تشغيل مؤقتة للعاطلين عن العمل القدامى والجدد، وحث وكالة الغوث على مواصلة برامجها المماثلة وتطويرها.
- خفض الضرائب على المنتجات المحلية وفرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة لحماية المنتجات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية.
- إصلاح السياسة المالية للسلطة باتجاه المزيد من الترشيد في الإنفاق العام.
- منع العمل في المستوطنات، وتحفيز القدرات الاستيعابية للأيدي العاملة في الاقتصاد المحلي، وتعزيز إجراءات وزارة العمل ونقابات العمال الفلسطينية لمتابعة الحقوق القانونية للعمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية، وبخاصة المتضررين من الإجراءات الإسرائيلية المتخذة ضدهم خلال فترة انتشار فيروس كورونا.
- توفير متطلبات العيش الكريم والعمل والصمود في أوساط اللاجئين في بلدان اللجوء، لا سيما في لبنان وسوريا، من خلال تفعيل دور منظمة التحرير في التنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة في تلك البلدان والأونروا، بما يمكّن من التعامل مع التأثيرات المباشرة لجائحة كورونا، ويوفر الاحتياجات المعيشية، ويحد من العوامل السلبية المشجعة على الهجرة.

المتطلبات

- إعادة تشكيل لجنة الطوارئ العليا لتضم ممثلين عن القطاعين الأهلي والخاص والنقابات والمرأة والشباب على أساس الشراكة في وضع الخطط وتنفيذها.
- إعادة النظر في تشكيل لجان الطوارئ المحلية، بعيدًا عن الفئوية، وبما يوسع مشاركة مختلف القوى والفئات فيها، بما في ذلك رفع نسبة مشاركة المرأة.
- تشكيل فريق وطني متخصص لبلورة خطة إنعاش شاملة للاستجابة للتحديات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وإعادة النظر في موازنة السلطة، بما يضمن التركيز على دعم القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي ودعم الفئات الأكثر تضررًا.
- إعادة النظر في تشكيلة وبرامج صندوق «وقفه عز»، بحيث يضم فريق إدارته ممثلين عن النقابات، وبخاصة العمالية، والقطاع الأهلي، بما يعزز الشراكة في تحديد احتياجات الفئات والقطاعات المختلفة، ومصادر تنمية الموارد وبرامج الصندوق، بحيث لا تقتصر على المجال الإغاثي.
- تشكيل فريق متخصص بقيادة الحكومة وعضوية ممثلين عن القطاع الخاص ونقابات العمال وخبراء في الاقتصاد والقانون لدراسة قضية العمالة في المشاريع الإسرائيلية والمستوطنات، وتقديم توصيات محددة لمعالجة تداعيات تحريم العمل في المستوطنات، والبدائل المتاحة في ضوء ذلك، وآليات متابعة حقوق العاملين في المشاريع الإسرائيلية.

المؤشرات الضابطة للسياسات

أظهرت التقارير المرجعية والسياساتية، التي أنتجت ضمن مشروع دعم الصمود، أن جائحة كورونا أعادت الاقتصاد الفلسطيني خمس سنوات إلى الوراء، وأن الخسائر الفادحة التي مني بها الاقتصاد، والضغوط التي فاقمتها إجراءات الإغلاق ومنع الحركة، والتي يمكن العودة إليها في حالة انتشار الوباء بقوة أكبر خلال فصل الشتاء (2020-2021)، تتطلب معادلة دقيقة من التوازن بين الإجراءات الصحية والوقائية من جهة، ومتطلبات الإنعاش الاقتصادي العاجل من جهة أخرى، من خلال الاستجابة السياساتية لتداعيات انتشار الوباء باعتماد تدابير قصيرة الأجل عالية التأثير، لا تقتصر على الجانب الإغاثي رغم أهميته. وهو ما يحظى بقبول ودعم واسع من مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك من القطاعين الخاص والأهلي، وفئات واسعة

متضررة من الجائحة، إذا توفرت سياسة موجهة لزيادة كفاءة إدارة الحالة، وبخاصة في الفترة المقبلة في ظل وباء كورونا.

تسعى السياسات الممكنة المقترحة إلى البناء على التدابير التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية بالاستفادة من تجربة الإغلاق الأول بعد انتشار الوباء في آذار/مارس 2020، وبخاصة من حيث تزايد القناعة بضرورة أن تستهدف هذه الإجراءات تقليل الخسائر إلى أدنى درجاتها على الاقتصاد الفلسطيني، مع السيطرة القصوى على انتشار الوباء، وإيلاء اهتمام خاص بالفئات الأكثر تضرراً، ودعم مقومات صمودها، وتعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات خلال فترة الوباء، ومعالجة ملف العمل في السوق الإسرائيلية، ومن شأن ذلك أن يوفر، أيضاً، متطلبات اعتماد السياسات المحتملة مع زيادة كفاءة إدارة الحالة في ظل الوباء، بما يمكّن من تبني خطة إنعاش عاجلة في حالة تسلم أموال المقاصة، وخفض المديونة الخارجية، وضخ مزيد من السيولة في السوق الفلسطينية.

الأولوية الاقتصادية الثانية

إصلاحات بنيوية وهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني

السياسة الإستراتيجية: توسيع نطاق الإصلاحات في بنية وهيكلية الاقتصاد الفلسطيني ليلبي متطلبات الصمود، التي تحدّ من هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي، على طريق الاستقلال التام بعد إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

السياسات الممكنة

- توجيه السياسات الحكومية لدعم الاستثمار في الإنتاج المحلي للقطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة، وتشجيع التبادل التجاري مع الأسواق غير الإسرائيلية.
- تشجيع قطاع الصناعة على إنتاج السلع والخدمات الموجهة للسوق المحلية لإحلالها مكان السلع المستوردة، مع تشجيع الصناعات التصديرية ذات المزايا النسبية.
- تكثيف حملات مقاطعة منتجات المستوطنات وتجرير التعامل معها.
- توزيع الأعباء الاقتصادية على أفراد المجتمع بشكل عادل، وبخاصة في ظل أزمة كورونا، وما كبدته للمجتمع الفلسطيني من صعوبات اقتصادية.

- تشجيع الاستثمارات المباشرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما أنه الأقل تأثرًا خلال جائحة كورونا، وبما يعزز دوره في خلق فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- زيادة الاهتمام وإيجاد البرامج الداعمة للقطاعات الأكثر تضررًا نتيجة لأزمة كورونا، وبخاصة قطاعات الشباب والمرأة.
- اعتماد موقف واضح بوجود عدم التوقف عن تسلم أموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة، مع العمل على تعديل آلية جبايتها، والعمولة التي تتلقاها إسرائيل مقابل ذلك، باعتبار هذه الأموال حقًا فلسطينيًا غير خاضع لأي شروط، بما يساعد في الحد من العجز المتزايد في ميزانية السلطة، وضخ مزيد من السيولة المالية لتوفير الاحتياجات المعيشية للمواطنين وإنعاش السوق، لا سيما من خلال توفير فاتورة الرواتب للقطاع العام وسداد ديون القطاع الخاص.
- زيادة الاهتمام بقطاع العمال داخل إسرائيل، من خلال متابعة قضاياهم القانونية وقضايا تنظيم دخولهم وخروجهم إلى أماكن عملهم، حيث إن هؤلاء العمال يعيشون حالة اغتراب سياسي عن المجتمع الفلسطيني، رغم أنهم يمثلون المصدر الثالث للدخل الفلسطيني.¹ توفير برامج عمل لقطاع الشباب والتدريب على إيجاد فرص العمل.

السياسات المحتملة

- تطوير القدرات الاقتصادية الفلسطينية للحد من الاعتماد على إسرائيل، ويوفر تدريجيًا وتراكميًا متطلبات اعتماد السياسات المفضلة بالانفكاك الاقتصادي، من خلال تقليص حجم الاستيراد من إسرائيل للحد من التبعية، والانفتاح على الأسواق العربية المحاورة.
- توسيع الاستثمار في مناطق (ج).
- مضاعفة الجهود للحصول على دعم دولي للأونروا لتعويض خسائر الأونروا وضمن تقديم خدماتها للاجئين في فلسطين وبلدان اللجوء.
- معالجة قضايا الإفلاس في الشركات وتحصيل الديون.
- تطوير الخارطة الاستثمارية التي تهدف إلى تحديد الميزة التنافسية لكل محافظة من خلال

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية: النتائج الأساسية 2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2019، ص 27.

- سياسة التنمية بالعناقيد، مع تعزيز فرص التشبيك والتكامل الصناعي والزراعي والسوقي على المستوى الوطني، واعتماد سياسات للأمن المائي داعمة للقطاعات الإنتاجية، وبخاصة الزراعة، بحيث تقوم على الدفاع عن الحقوق المائية الفلسطينية، بدلاً من تحسين الحصص المائية وفق المفهوم الإسرائيلي القائم على حق الانتفاع فلسطينياً من المياه بدلاً من حق ملكية الفلسطينيين لموارد المياه وسيادتهم عليها.
- دعم وتشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي.

المتطلبات

- إقامة إطار شراكة رسمي يضم ممثلين عن جميع الأطر الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الوطني وفق خطة تركز على توفير متطلبات الاعتماد على الذات، وتخدم الهدف الإستراتيجي بالانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي.
- إعادة توزيع في الميزانية العامة، وزيادة حصة الزراعة والقطاعات الإنتاجية.
- إيجاد صندوق خاص من القطاعين الخاص والعام لدعم المشاريع الشبابية الناشئة.
- سن تشريعات الإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمارات الناشئة.
- إنشاء لجنة قانونية لمتابعة قضايا العمال داخل إسرائيل والاهتمام بشؤونهم.

المؤشرات الضابطة للسياسات

هناك ستة تحديات تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وهي: نمو متذبذب وغير تنموي وغير مستدام، استمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر)، اختلال التوازن الداخلي، تعاضم سيطرة قطاعات الخدمات والتجارة على حساب قطاعات الإنتاج السلعي، عجز متزايد في الميزان التجاري السلعي والخدمي. وتظهر هذه التحديات أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال هشاً ويعاني من تشوهات بنيوية عديدة، إضافة إلى تجزئته وانكشافه لإسرائيل والمساعدات الدولية.

ويشير العديد من التقارير إلى ضيق هامش السياسة الاقتصادية المتاحة للسلطة بموجب نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي أبقى على التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. ولذلك، فإن السياسات الموجهة لعكس المؤشرات التي تزيد من هشاشة الوضع التنموي الفلسطيني، واستمرار التشوهات البنيوية في الاقتصاد، تتطلب اعتماد نسق تنموي

بديل قادر على تحقيق الاعتماد على الذات، ومواجهة الاحتلال، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ بهدف التحرير، وليس التعايش مع الاحتلال.

وعلى الرغم من أن ذلك يحظى بمقبولية واسعة لدى الفلسطينيين، وتعززه قرارات الهيئات القيادية العليا لمنظمة التحرير بالانفكاك التام عن علاقة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، غير أن المؤشرات القائمة تؤكد صعوبة تحرر الاقتصاد الفلسطيني من علاقة التبعية على الأقل في المديين القريب والمتوسط طالما ظل الاحتلال قائمًا. وهو ما يتطلب اعتماد سياسات تركز على تعزيز مقومات الصمود بالاعتماد على عناصر القوة المتاحة والكامنة في الاقتصاد الفلسطيني، وتخدم في الوقت ذاته تحقيق غايتين؛ الأولى تعزيز الاعتماد على الذات وتلبية احتياجات السوق المحلية، من خلال سياسات تركز على قطاعي الزراعة والصناعة، وتطور خارطة وسياسة التنمية بالعناقيد، وتنمي دور القطاع الخاص والعمل التعاوني وروح التكافل، بما يحد من عوامل الشد العكسي التي تضعف القدرة الاقتصادية والاجتماعية على الصمود، وتسرع الانزلاق نحو سيناريو الانهيار والفوضى. والثانية، توفير متطلبات اعتماد السياسات المفضلة بالانفكاك الاقتصادي، بشكل تدريجي وتراكمي، يمكن من الانتقال من سيناريو الوضع القائم الهش إلى سيناريو الصمود.

الأولوية الاقتصادية الثالثة

تفعيل دور القطاع الخاص للعب دور تنموي

السياسة الإستراتيجية: زيادة الدور التنموي للقطاع الخاص في تعزيز الصمود الفلسطيني.

السياسات الممكنة

- الحد من السياسة القائمة على التنمية من خلال الاستيراد، وبخاصة من إسرائيل، وتشجيع سياسة التبادل التجاري مع البلدان المجاورة.
- تعزيز الرقابة لمنع تغول السياسات الاحتكارية المعمول بها في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية.
- الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

- شجيع استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، وتعزيز برامج الشراكة بين القطاع الخاص والمصارف والوزارات والصناديق الحكومية، مثل وزارة الزراعة، وصندوق التشغيل، لتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الزراعة.
- تفعيل قرار الحكومة إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية على أن تلبى المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- تعزيز دور المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، وبخاصة في مجالات حيوية مثل البحث العلمي، وسياسات الابتكار.
- تشجيع المستثمرين الفلسطينيين من خارج فلسطين على الاستفادة من الطاقات الفلسطينية من خلال التشغيل عن بعد، وكذلك الاستثمار في القطاعات الابتكارية والتكنولوجية.

السياسات المحتملة

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في عملية التخطيط والتنفيذ للاستفادة من الميزات التنافسية في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية في كل محافظة في إطار سياسة التنمية بالعناقيد، مع تعزيز فرص التشبيك والتكامل الصناعي والزراعي والسوقي على المستوى الوطني.
- عدم تراكم متأخرات القطاع الخاص وصرف المستحقات الخاصة به، والعمل على إعطاء قروض إلى القطاع الخاص، وبخاصة المنشآت الصغيرة، بشروط ميسرة؛ مثل البدء بتسديدها بعد فترة انقضاء وباء كورونا، وحماية المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، والتوعية المجتمعة تجاه دور هذه المؤسسات، وبخاصة البنوك التي تعد العامل الأساسي في تحفيز الاقتصاد في فترة الانكماش جراء تداعيات الوباء.
- توفير الدعم للصناعات الرقمية والتقنية، من خلال الاستثمار في البنية التحتية اللازمة، وبخاصة من حيث توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة.

المتطلبات

- العمل على بناء جسم موحد لتمثيل القطاع الخاص، بدلاً من حالة التمثيل متعدد ومتشعب الأطراف من اتّحادات وجمعيات ومجالس، بما يمكن من بلورة رؤية موحدة للقطاع الخاص ورجال الأعمال تعكس نظرتة لدوره في عملية التنمية والبيئة المطلوب توفيرها للنهوض بهذا الدور، ونظرتة لعلاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشاركة القطاع الخاص الفعالة في الأطر واللجان المسؤولة عن وضع خطط التنمية الكلية والقطاعية.

المؤشرات الضابطة للسياسات

هناك دعم واسع لتحفيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية القائمة على تعزيز الصمود، حيث يبين منحى التدهور في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن القطاع العام لا يستطيع معالجة المشاكل القائمة دون شراكة جدية فعالة مع القطاع الخاص، الذي يعاني، أيضاً، ضعفاً في قدرته على معالجة هذه المشكلات تحت الاحتلال. وعلى الرغم من أهمية دور الحكومة وتركيزه على تنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج، واستيعابه نسبة كبيرة من قوة العمل، وإسهامه الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، فإن دوره يبقى محدوداً، ومع ذلك فهو مسؤول عن توفير البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة لتحفيز دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية عموماً، وتوجيهه نحو القطاعات التي تتوفر فيها ميزات تنافسية، وتحظى بتسهيلات حكومية لتشجيع الاستثمار فيها. وهي ما يتطلب تعزيز التكاملية في دوري القطاعين العام والخاص، من خلال بناء شراكة حقيقية بينهما قائمة على وضوح طبيعة العلاقة من جهة، وتحديد دور كل طرف من جهة أخرى.

ومن شأن اعتماد السياسات الممكنة، ومن ثم المحتملة عند توفر متطلباتها، في ظل عدم وجود ممانعة لمجمل هذه السياسات، أن ترفع القدرة على الحد من المؤشرات السلبية في الاقتصاد الفلسطيني، مع التركيز على تحقيق الانسجام والتراكم في خدمة إستراتيجية الانفكاك من علاقة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، من خلال اعتماد سياسات تقوم على تعزيز الاقتصاد المقاوم، والاعتماد على الذات، وتحمل الأعباء، والعدالة.

الأولوية الاقتصادية الرابعة

إجراء تعديلات بنيوية في النظام التعليمي الفلسطيني لتقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل

السياسة الإستراتيجية: الانتقال إلى تعليم حديث متطور قادر على مواكبة السوق والاحتياجات الفلسطينية، بما فيها احتياجات السوق وخلق الفرص.

السياسات الممكنة

- التوسع في تركيز التعليم الجامعي الفلسطيني على المهارات، بدل التركيز على المعرفة فقط.
- التركيز على التعليم المهني والتقني لمواكبة سوق التكنولوجيا، مع توفير فرص متكافئة للجنسين.
- دعم القطاع الخاص وتمويله للتخصصات الابتكارية في الجامعات.
- تعزيز التنسيق بشكل دائم بين القطاع الخاص والجامعات لمعرفة المتطلبات التي يحتاجها السوق وتنمية مؤهلات العاملين/ات في قطاع التعليم، لا سيما مع بروز دور التعليم الإلكتروني، والاستجابة لمطالب المعلمين/ات بزيادة الرواتب وتحسين ظروف العمل.

السياسات المحتملة

- تجهيز المختبرات بالمعدات والمواد والتوسع في إقامتها في المدارس، وتشجيع الجامعات على الاهتمام بها، وتطوير وسائل التعليم الإلكتروني بما يخدم تنمية مواهب الطلبة، وخلق فرص للإبداع في مختلف المراحل الدراسية.
- توفير مستلزمات الانتقال من الجامعات التقليدية إلى الجامعات الرقمية، التي تواكب الثورة الصناعية الرابعة، وضرورة أن تتحول البرامج النمطية إلى برامج ثنائية تكاملية ومزدوجة وتقنية، لتوائم مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، بحيث تشمل الدراسة الجامعية 50% نظريًا، ومثلها في سوق العمل.

- تطوير قدرات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وربطها بقضايا واحتياجات الصمود ودعم متطلبات إحداث التنمية والتطور في السياق الفلسطيني، بما يعنيه من التركيز على تقديم حلول للمشكلات القائمة وكيفية تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، إلى جانب القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.
- صرف موازنات مؤسسات التعليم العالي، بشكل منتظم، والعمل على توفير موارد مالية مستقرة للتعليم العالي، استنادًا إلى خطة توضع بالتنسيق بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنمية مصادر التمويل وتنويعها، بحيث تشمل رفع نسبة الدعم من موازنة السلطة، وإنشاء صندوق وطني للتعليم العالي تستند مصادره إلى نظام الوقفيات ومساهمات القطاع الخاص والبنوك، واقتطاع نسب من الضرائب ورسوم الخدمات المختلفة.

المتطلبات

- إيجاد إطار تنسيقي دائم يضم ممثلين عن وزارة التعليم العالي والقطاع الخاص والجامعات لمعرفة المتطلبات التي يحتاجها السوق، وتنمية مؤهلات العاملين في قطاع التعليم.
- تخصيص موازنات لتجهيز المختبرات بالمعدات والمواد والتوسع في إقامتها في المدارس.
- انتظام صرف موازنات مؤسسات التعليم العالي، ووضع خطة بالتنسيق بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنمية مصادر التمويل وتنويعها، بما فيها إنشاء صندوق وطني للتعليم العالي.

المؤشرات الضابطة للسياسات

هناك دعم واسع لتبني سياسات لتطوير بنية ومحتوى التعليم المدرسي والعالي، وتجسير الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، بما يساهم في الحد من ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في أوساط الخريجين/ات، وكذلك الحد من العوامل المشجعة على هجرة الشباب بحثًا عن فرص العمل والعيش الكريم في الخارج.

كما أظهرت جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات إغلاق، والتحول إلى التعليم الإلكتروني على مستوى المدارس ومؤسسات التعليم العالي، أهمية الاستثمار في بنية قطاع التكنولوجيا لتلبية

احتياجات هذا النمط من التعليم. ومن الواضح أن مخرجات مثل هذه العملية، لا سيما من حيث التركيز على التعليم المهني والتقني ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، ستصب في خدمة القطاع الخاص أيضًا، وتوفر حافزاً له للاستثمار في هذه العملية.

الأولوية الاجتماعية الأولى

تفعيل الهوية الوطنية الجامعة لكل الفلسطيني

السياسة الإستراتيجية: تعزيز الثقافة والهوية الوطنية كإطار فلسطيني جامع للجميع.

السياسات الممكنة

- رفض مظاهر الانحياز المناطقي والجهوي والعشائري.
- تبني سياسة قائمة على مقاومة الاستعمار الصهيوني في فلسطين بصفته قوة احتلالية استيطانية استعمارية.
- تبني سياسات تصهر الثقافة الحزبية والتعصب الحزبي في الثقافة الوطنية الكلية.
- تبني سياسات رافضة للتنميط المناطقي والهوياتي الفلسطيني، وإيلاء اهتمام لإدماج مختلف المدن في الخطط والفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية، بما يخفف من ظاهرة تهميش المدن الفلسطينية لصالح مدينة واحدة (رام الله).
- تبني سياسات تعليمية فلسطينية قائمة على وحدانية الهوية الوطنية الفلسطينية، وتعزيز الرواية التاريخية، وتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في ترسيخ الهوية الفلسطينية، وفسح المجال أمام التعبير السياسي والثقافي والنضالي، إلى جانب تعزيز الدور المجتمعي للجامعات بتطوير البحث العلمي لإيجاد حلول لمشكلات المجتمعات المحلية، والانخراط في الفعاليات المتنوعة خارج نطاق الحرم الجامعي.
- تشجيع المبادرات المجتمعية الرامية إلى المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، ورفض التطبيع، وبخاصة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل فلسطيني أو عربي.

السياسات المحتملة

- استعادة الهوية الوطنية لمعناها الشامل، أي مكاتها باعتبارها رابطًا جامعًا لا يمكن تجاوزه، وإعادة الاعتبار لفكرة وجود شعب واحد، وعدم استمرار التعامل معها على أنها ظاهرة فلكلورية.
- بلورة رؤية وطنية جامعة تستند إلى التوافق الوطني بين المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المشترك والإيجابي، بما يراعي خصوصيات ومصالح التجمعات الفلسطينية المختلفة في الوطن والشتات، ويعيد بناء الرابط المشترك بين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم.
- العمل على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة القائمة على استحضار التراث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي أنتجته كافة الفئات الاجتماعية المشكّلة للبناء الاجتماعي الفلسطيني، الذي تراكم عبر السنوات الطويلة، ودمجه على أساس التجربة المشتركة الإيجابية للفئات كافة.
- تبني سياسات تركز على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وبناء المؤسسات، والابتعاد عن الفتوية والجغرافية.
- دمج مفاهيم الهوية الوطنية بمعناها الشامل داخل المنظومة التعليمية، وبتشاركية بين الهيئات الفلسطينية المختلفة، ما يعني دمج هذه المفاهيم في مناهج التربية الوطنية والمدنية على مستوى التعليم الأساسي والثانوي والجامعي.
- محاربة المحسوبية والتحيز الفئوي أو المناطقي في التعيينات في مؤسسات السلطة، والالتزام بمعايير الكفاءة والمؤهلات العلمية والخبرة، بما يمكن من استقطاب الكوادر المؤهلة لقيادة عملية التنمية، وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات الأخرى.
- الحد من ظاهرة تهميش المدن الفلسطينية لصالح مدينة واحدة (رام الله)، ما يعنى الإقصاء الاجتماعي والثقافي والسياسي وإقامة حوار وطني عن التمييز الإيجابي والمحاصصة ونظام الكوطة، من أجل تصويب الممارسات الاجتماعية ذات الطابع المناطقي والفئوي ... إلخ.
- تحول في السياسات الإعلامية الفلسطينية الرسمية والحزبية للتركيز على وحدة الشعب الفلسطيني.

- تبلور خطاب سياسي رسمي وحزبي قائم على تبني الرواية الفلسطينية التحريرية، ووضع برامج تعزز العمل المشترك والتشبيك بين الفلسطينيين في المجالات الاجتماعية والثقافية داخل الوطن وخارجه.

المتطلبات

- تعديلات في المنهاج الفلسطيني تنسجم مع قيم الوحدة وتعزيز الهوية الجامعة والتكافل الاجتماعي في مواجهة مخططات تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية.
- تغيير في الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني باتجاه تبني الرواية الفلسطينية القائمة على التحرر والمقاومة.
- تغيير في الثقافة الحزبية الفلسطينية لتستطيع أن تتسع لقبول الآخر وقائمة على التسامح.
- تعزيز الحوار والتشبيك لبناء تيار وطني عابر للحزبية ومؤمن بوحداية الهوية والرواية التاريخية وقيم المساواة والديمقراطية والتعددية، واحترام حقوق المرأة وحقوق الإنسان عموماً.

المؤشرات الضابطة للسياسات

تشير اتجاهات السياسة الداخلية الفلسطينية إلى تبني السياسات أعلاه، حيث إن هناك توجهاً شعبياً ورسمياً بدأ بالتبلور بهذا الاتجاه، وبخاصة فيما يتعلق بالإيمان بمخاطر التعصب الحزبي، وتأثير المناطقية على رفع وتيرة الانقسامات في الساحة الفلسطينية، كما إنه لا يمكن تجاهل ظهور العديد من الحركات الهادفة لإنتاج تيارات فلسطينية متعددة الحدود الحزبية الضيقة، يضاف إلى ذلك أن أغلب استطلاعات الرأي تشير إلى أن أكثر من 40 بالمئة من أبناء الشعب الفلسطيني غير محزب «مستقل».

أما فيما يخص احتمالية السياسات أعلاه، فإنه كذلك لا يمكن تجاهل ظهور عناصر خارجية تستهدف الرواية الفلسطينية، ومن أبرزها ما يحاول أن يروج له «مثقفو التطبيع» في العالم العربي والهادفة إلى نفي الرواية الفلسطينية والاقتراب من الرواية الصهيونية أو حتى تبنيها.

الأولوية الاجتماعية الثانية

تبنى سياسات الحماية الاجتماعية

السياسة الإستراتيجية: تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على الصمود.

السياسات الممكنة

- إنهاء سياسات الاعتقال والتعدي على الحريات الفردية والجماعية.
- تعزيز سيادة القانون في حماية الحقوق ومحاربة الجريمة والقتل وحمل السلاح غير الشرعي.
- محاربة ظاهرة المخدرات، وسن قوانين رادعة للمروجين والمتعاطين.
- الاهتمام بقضايا الحياة اليومية والمعيشية للفلسطينيين في اللجوء، وبخاصة في لبنان وسوريا.
- تبني مشاريع داعمة للشباب والمرأة للتقليل من نسبة البطالة.

السياسات المحتملة

- تكثيف جهود الإصلاحات على الصعد القضائية والإدارية والمؤسسية كافة، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، والنأي عن أي إجراءات في الضفة والقطاع من شأنها تكريس الانقسام داخل جهاز القضاء، وبذل أقصى درجة ممكنة لمكافحة الفساد، ووقف هدر المال العام.
- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي، من خلال دعم مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية المساندة للفئات المهمشة والفقيرة، بما في ذلك زيادة وإعادة هيكلة مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية، بما يعزز كفاءة ومستوى المساعدات التي تقدمها على شكل معونات إنسانية وطارئة للأسر المحتاجة، وعدم الاقتصار على الجانب الإغاثي، وذلك عبر الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للعائلات المستهدفة من خلال مساعدتها على تأسيس مشاريع مدرة للدخل.
- توسيع برامج التأمين الصحي للمواطنين ذوي الإمكانات المحدودة برسوم رمزية، وبخاصة للفقراء الجدد في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

- تقليل أسعار بعض الخدمات العامة مثل المواصلات، والسكن، والصحة.
- تبني سياسات تؤثر على تحسين الدخل وعدالة توزيعه.
- تطوير برامج خاصة للتشغيل الطارئ، بالتعاون مع القطاع الخاص، والأونروا، موجهة للفقراء الجدد، ومن فقدوا أعمالهم خلال فترة جائحة كورونا، سواء في الأراضي الفلسطينية أو بلدان اللجوء.
- مضاعفة الجهود لتنظيم السوق الداخلية وحماية المستهلك، وتطوير البيئة القانونية الناعمة، ومكافحة وحظر منتجات وخدمات المستوطنات، وتفعيل الرقابة على السوق الداخلية والبضائع المستوردة.
- تبني سياسات الإنصاف الاجتماعي، بما يتوافق وغلاء المعيشة وطبيعة الحياة في الأراضي الفلسطينية.
- دعم المشاريع الصغيرة الابتكارية الشبابية.

المتطلبات

- تبني قانون جديد للحد الأدنى للأجور.
- سن تشريع الإعفاء الضريبي للمشاريع الصغيرة الشبابية.
- تسهيلات بنكية للشباب للحصول على القروض للمشاريع بضمان الحكومة.
- تطبيق القرار بقانون بخصوص حمل السلاح ليشمل امتلاك السلاح خارج القانون.
- إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية.
- إطلاق حوار اجتماعي واسع مع أطراف العلاقة كافة، لتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية في المدى المباشر، والتوافق على نظام حماية اجتماعية عادل ومستدام على المدى البعيد، وبخاصة فيما يتعلق باعتماد قانون للضمان الاجتماعي يحظى بأوسع توافق من الأطراف المعنية.

المؤشرات الضابطة للسياسات

تشير اتجاهات السياسة العامة الفلسطينية إلى إمكانية تحقيق السياسات أعلاه، حيث تم سن الكثير من التشريعات مثل قانون الحد الأدنى للأجور، وقانون حمل السلاح، إلا أن كلا القانونين يعانيان من إخفاقات، فقانون الحد الأدنى للأجور لا يطبق، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 33% ممن يعملون في القطاع الخاص يتقاضون راتباً أقل من الحد الأدنى للأجور. كذلك قانون حمل السلاح حد من ظاهرة التجول بالأسلحة، إلا أنه لم يضع حدًا لظاهرة وجود الأسلحة واستخدامها وقت الحاجة، وبخاصة في المناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطة. وهناك العديد من التوجهات الرسمية التي تؤكد على دعم الشباب وتطوير قدراتهم للدخول إلى سوق العمل، ولكن لغاية الآن لا تتوفر السياسات الداعمة والمتبناة من قبل القطاع الخاص أو الحكومة كسياسة عامة فلسطينية. وإلى جانب ذلك، هناك خلافات تطورت إلى حراك احتجاجي ضد قانون الضمان الاجتماعي، الذي يحتاج إلى إدارة حوار لتحقيق أوسع توافق على القانون وآليات تنفيذه والمؤسسة التي ستديره، بما يحقق مقبولية لدى مختلف الشرائح.

تشكل الحالة الاجتماعية حالة ضاغطة فيما يتعلق بتراجع وزن الطبقة الوسطى ودورها، والضغط الاجتماعي الذي مرده أن أكثر من نصف دخل المواطن الفلسطيني ينفق على الأساسيات، كذلك بات الخلل في الدخل ما بين العمل داخل إسرائيل والدخل في أراضي السلطة الفلسطينية يحدث حالة من عدم الإنصاف الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

الأولوية الاجتماعية الثالثة

تعزيز سياسات الاندماج الاجتماعي

السياسة الإستراتيجية: منح الفئات المهمّشة فرصة المشاركة في السياسة العامة الفلسطينية وصنع القرار.

السياسات الممكنة

- تعزيز دور الشباب في المؤسسات الرسمية والحزبية الفلسطينية.
- تعزيز مشاركة المرأة في مختلف المواقع في المؤسسات الرسمية والهيئات الوطنية وفي

الانتخابات على مختلف المستويات، ومكافحة التمييز وعدم المساواة بين الجنسين.

- تعزيز فرصة العدالة في الوظيفة العامة.
- تعزيز قيم المواطنة الفلسطينية على حساب قيم الحزبية والعشائرية أو التمييز على أساس الدين.
- المساواة في الأجور بين الإناث والذكور.
- تعزيز العمل التطوعي والمجتمعي في أوساط الشباب.

السياسات المحتملة

- وضع سياسات تساعد على رفع مستوى الاندماج الاجتماعي لفئات المجتمع الفلسطيني كافة، وتعزيز التشاركية في صنع القرارات المصيرية، بعيدًا عن احتكار عملية اتخاذ القرارات.
- الالتزام بقرارات الهيئات القيادية للمنظمة بخصوص دعم المشاركة السياسية للمرأة، والكويتا الخاصة بمشاركتها في الهيئات المختلفة والقوائم الانتخابية، ومكافحة مظاهر التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، وتطوير برامج رعاية الأسرة والمرأة.
- تشجيع الشباب على تشكيل أجسام وأطر عابرة للأحزاب والجغرافيا، وتعبير عن تطلعاتهم وقضاياهم وإطلاق حرية تنظيم الفعاليات والحملات الداعمة.
- صيانة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والعمل والعلاج وتوفير احتياجاتهم وتعزيز اندماجهم على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، وتوفير برامج لتأهيلهم وزجهم في العملية الإنتاجية واستثمار ما لديهم من طاقات.
- تطوير برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية وتوسيعها لتشمل الفئات الأكثر فقرًا وحاجة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبلدان اللجوء، بما يعزز التكافل والتضامن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- تبني مؤسسات المجتمع المدني لسياسات الاندماج الاجتماعي وبرامجه.

المتطلبات

القضاء على أشكال التمييز في الحصول على العمل، بما فيها إلغاء سياسة السلوك الأمني المتبعة كسياسة إقصائية.

- خفض سن الترشح للانتخابات.
- سن تشريعات تخالف التمييز في الأجور.
- إدخال تعديلات في المناهج داعمة لسياسات الاندماج الاجتماعي، بما يشمل تغيير الصورة النمطية للمرأة، وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، والحد من العادات والتقاليد التي تركز التمييز، وكذلك فيما يتعلق بتغيير النظرة إلى الفئات التي تشعر بالاغتراب كذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب رفع الوعي بحقوق الطفل وبرامج رعايته وتنميته.
- تعزيز دور المنظمات النسوية والحقوقية والأهلية في بناء ائتلافات داعمة للمساواة بين الجنسين، وحماية المرأة من العنف، وإدارة حوار بمشاركة مختلف الأطراف بشأن قانون حماية الأسرة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعات العام والخاص والأهلي في وضع وتنفيذ برامج الاندماج والرعاية الاجتماعية.

المؤشرات الضابطة للسياسات

يرتبط مفهوم الاندماج الاجتماعي ببناء مجتمع المواطنة، وهو النقيض للإقصاء أو الاستبعاد أو التهميش، الذي تعانيه فئات وجماعات بسبب استبعادها من مساحات المشاركة الرسمية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويجعلها تعيش حالة من الاغتراب عن المجتمع، وثقافته مع الشعور بالظلم، والتمييز وغياب العدالة الاجتماعية.

ولذلك، فإن السياسات الممكنة المقترحة تهدف إلى ضمان التماسك الاجتماعي في مواجهة سياسات الاحتلال والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من أعباء الفئات التي تعيش حالات من التهميش والإقصاء، وتضعف قدرة المجتمع على الصمود، وهي بذلك تهدف إلى المساهمة في تحسين الأمن الاجتماعي، والحد من الشعور بعدم الثقة في السلطة، من خلال تعزيز فرص مشاركة الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة في المجال العام.

الأولوية الاجتماعية الرابعة دمقرطة المؤسسات القاعدية

السياسة الإستراتيجية: جعل المؤسسات القاعدية أكثر تمثيلاً اجتماعياً وزيادة فاعليتها.

السياسات الممكنة

- تفعيل دور مؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني، وتحسين جودة خدماتها المقدمة للمواطنين.
- تعزيز المساءلة المجتمعية في البلديات.
- إجراء انتخابات دورية للمجالس البلدية والمحلية في الضفة الغربية، والتوسع في نظم اللامركزية الإدارية، من حيث إعطاء حيز محلي لصنع القرار، وليس من خلال التوسع الأفقي للقرارات المركزية، بما يعزز دورها في تقديم الخدمات وإدارة شؤون المواطنين على المستويات المحلية، وتفادي الانزلاق نحو الفوضى في حالة ضعف السلطات المركزية أو تصدعها.
- تعزيز دور المرأة والشباب في البلديات، من خلال تفعيل دور المرأة، وعدم الاكتفاء بوجودها كاستجابة لنظام الكوتا.
- إجراء انتخابات دورية منتظمة لهيئات المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية.
- تفعيل دور مجالس اتحاد الطلبة في الجامعات ونقابات العاملين، وتكريس الانتخابات الدورية للمجالس.
- السماح بتشكيل كتل للمستقلين في الجامعات.

السياسات المحتملة

- تفعيل دور النقابات والاتحادات العامة، وبخاصة دورها في رسم السياسات العامة.
- تشجيع المبادرات الرامية إلى توحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية وبنائها على أسس ديمقراطية.

- التوافق على إجراء انتخابات للمجالس البلدية والمحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إجراء انتخابات دورية لمجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة كافة.
- تشكيل جسم طلابي من كل الجامعات يمثل الطلبة داخل أراضي السلطة الفلسطينية، وتشجيع الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

المتطلبات

- الاتفاق على ميثاق شرف بين الفصائل الفلسطينية بضرورة عقد انتخابات ديمقراطية وتهيئة الأجواء لها.
- تغيير القانون الضابط لمجالس الطلبة ليصبح تشكيل الكتل ليس رهينة موافقة الفصائل على ذلك.
- تفعيل دور الأطر والمجموعات الشبابية في التواصل والتشبيك بين الطلبة الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه على أساس مبادرات داعمة لإعادة بناء الحركة الطلابية الفلسطينية.
- إطلاق حوار غير رسمي بين النشطاء النقابيين للتوافق على مبادرات لإعادة توحيد النقابات.
- تفعيل الرقابة والمساءلة فيما يخص المنظمات الأهلية غير الملزمة بإجراء انتخابات دورية منتظمة لهيئاتها.
- إلغاء قاعدة التزكية في البلديات في الضفة الغربية، والتعيين في قطاع غزة.

المؤشرات الضابطة للسياسات

تعتبر سياسات التركيز الممكنة في هذا البديل سياسات قابلة نتيجة لأن اتجاه السياسات الحالية قائم على دعمها، ولكن يشوبها الكثير من النواقص، ما يحدّ من فاعليتها وعدم جدواها، فالانتخابات المحلية تجرى في الضفة الغربية ومتعثرة في قطاع غزة في ظل حالة الانقسام، وأغلب البلديات يتم تشكيل مجالسها بالتزكية، أو بالتوافق، وهذا يحد من قدرتها التمثيلية وديمقراطية عملها، كما أن البلديات تبنت سياسات المساءلة المجتمعية ولكنها ما زالت وفق رؤية المجلس البلدي، ما يحد من فاعليتها، ولذلك من المهم ضبط آلياتها والأجسام المنوط بها المساءلة المجتمعية وحدودها.

وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات في الجامعات التي تجرى أحياناً دون انتظام، وبالإمكان اعتماد سياسات ملزمة بإجرائها في الجامعات كافة، في حين يؤدي الانقسام إلى استمرار تعطيل المبادرات الرامية إلى إعادة إحياء دور اتحاد مجالس الطلبة في الضفة والقطاع، أو بناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين وفروعه خارج الوطن، بما يضعف فرص بناء حركة طلابية فلسطينية تستعيد الدور الطبيعي للطلبة في النضالات الوطنية والمطلبية، وتفتح على التنسيق مع الأجسام والكتل الطلابية الفلسطينية في أراضي 48.

إن احتمالية تطبيق السياسات مرهون بمدى التقدم في خطوات المصالحة، بحيث تبدأ بالوحدة الإدارية للنقابات والاتحادات لتتوسع لاحقاً إلى إعادة الوحدة لباقي منظومات العمل السياسي والنقابي والإداري الفلسطيني، كما أن تشكيل جسم طلابي موحد يعتمد على مدى التطور في إدراك الشباب ومجالس الطلبة لأهمية تمايز دورهم، وضرورة لعبهم دوراً سياسياً مؤثراً في صنع القرارات السياسية، وليس فقط الاكتفاء بالنشاط المطلبي داخل الجامعات.

ثَانِيًا: سيناريو الانهيار والفوضى

سيناريو الانهيار والفوضى

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن المسرعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية آخذة في الاستمرار والنمو، وأن هذه المسرعات تتفاعل باتجاه إمكانية نشوء مسارات فرعية لهذا السيناريو، بعضها كارثي على حالة صمود الشعب الفلسطيني ومستقبل قضيته، لا سيما من حيث احتمال انهيار مؤسسات السلطة المدنية والأمنية دون استنهاض دور مؤسسات منظمة التحرير ومكونات الحركة الوطنية والمجتمع المدني، أو إقدام إسرائيل على الضم لمساحات واسعة من الضفة، أو الغياب المفاجئ للرئيس عباس عن المشهد السياسي دون ترتيبات مؤسسية مسبقة لضمان تعبئة الفراغ الرئاسي بشكل ديمقراطي سلس. وقد تدفع هذه المسارات الفرعية نحو حالة من الفلتان الأمني والفوضى، وصراعات بين مراكز القوى وامتداداتها المناطقية والعشائرية، والتدخل الإسرائيلي المباشر في عمق المنطقة (أ)، ونشوء بيئة تشجع بروز قيادة بديلة أو قيادات محلية مستعدة للتعامل أو التكيف مع الأمر الواقع الاستعماري.

في المقابل، ثمة احتمال لتطور مسارات فرعية أخرى معاكسة، من قبيل اندلاع مواجهة سياسية وميدانية بفعل تعميق سياسات الاحتلال والاستيطان والضم، واستمرار انغلاق أفق التسوية السياسية، والإخفاق النهائي لمشروع انتقال سلطة الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة، مع إمكانية اتساع القوى والفئات المنخرطة في المواجهة لتصل إلى مستوى انتفاضة شاملة تفرض أشكالاً من الوحدة الميدانية والتنظيم الذاتي بتشكيل قيادة وطنية موحدة، وأطر محلية خاضعة لتوجيهاتها، وإعادة إحياء دور منظمة التحرير.

تتفاعل هذه المسرعات في ظل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوضع القائم مع ثلاثة عناصر مهمة:

الأول: السياسة الإسرائيلية الماضية في تقليص صلاحيات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتحويله إلى حل نهائي، وتحويل هذه السلطة إلى وكيل إداري واقتصادي وأمني في معازل

مقطعة الأوصال على 40% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وإضعاف قدرتها على تحدي الأمر الواقع الذي يفرضه تمدد المشروع الاستعماري الاستيطاني، سواء داخل غرف المفاوضات أو خارجها، وتوسيع صلاحيات «الإدارة المدنية»، وتشجيع مظاهر تعدد «السلطات» ذات النفوذ المدعوم بانتشار السلاح في أيدي الموالين لمراكز القوى أو العشائر على المستويات المحلية، والضغط لاستمرار الانقسام وتعميقه، وربما لتكرار نموذج السلطة في قطاع غزة في حالة قبول حماس شروط إسرائيل للتوصل إلى هدنة طويلة، أو مواجهة حروب استنزاف وحصار مشدد، أو عدوان شامل لإسقاط حكم حماس أو إضعافه.

الثاني: مسار التطبيع المعلن والسري بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، الذي يشير إلى تقاطع مصالح بعض الأطراف العربية والدولية مع الضغوط لتطويع السلطة وقبولها بمسار «السلام الإقليمي»، دون التزام إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، أو حتى التماهي مع محاولات التخلص من القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية واستبدالها بقيادة أكثر تقبلاً للمشاريع التصوفية للقضية الفلسطينية، لا سيما في ضوء رغبة هذه الأطراف في التحلل من العبء السياسي والأخلاقي الذي تمثله القضية الفلسطينية وموقف قيادتها الراض للتطبيع على حساب حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويجدر التنويه، في هذا السياق، إلى أن تأثير هذا التوجه العربي مرشح للتراجع على إيقاع التراجع في موقف السلطة ذاتها، من حيث إعادة العلاقات والتنسيق الأمني والمدني مع دولة الاحتلال، وتعثّر في جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، وإعادة سفراء فلسطين إلى الدول التي أبرمت اتفاقات تطبيع مع إسرائيل، وإبداء الاستعداد للتعايش مع مسار التطبيع العربي مع إسرائيل، وابتعاش الرهان على استئناف المفاوضات في عهد الرئيس بايدن.

الثالث: المؤشرات الذاتية الفلسطينية، حيث هناك العديد من الجيوب داخل مناطق السلطة الفلسطينية اليوم؛ سواء من النخب السياسية والثقافية المرّوجة لثقافة اليأس والتكيف مع الأمر الواقع الاستعماري، أو أصحاب المصلحة الاقتصادية في بقاء الوضع القائم والانتفاع من مشاريع «السلام الاقتصادي»، أو المجموعات المسلحة ذات الارتباط بمراكز القوى المتحفزة للصراع على السلطة، وعلى الخلافة في اليوم التالي لغياب الرئيس. وعلى الرغم من تباين مصالح هذه الفئات والقوى ودوافعها، فإنها تشترك في كونها تدور في فلك الاستعداد للمرحلة المقبلة، ويساهم استمرارها في توسيع نفوذها بتجميع السلاح وصناعة التحالفات القاعدية بعيداً عن المؤسسة الرسمية، في إضعاف السلطة المركزية، على الرغم من حالة التشابك بين

ما هو سياسي رسمي وغير رسمي، وبين كل هذه التشكيلات المختلفة، وفي خلق بيئة تنبئ بإمكانية نشوء تحالفات أو تقاطع مصالح بينها مع اشتداد حدة الاستقطابات الداخلية بفعل تطور بعض المتغيرات، مثل غياب الرئيس عن المشهد.

ويساعد على حدوث هذا السيناريو حدوث تطورات إقليمية، مثل حرب إقليمية، أو انهيارات دراماتيكية، يمكن أن تستغلها إسرائيل لتحقيق أهدافها وأطماعها التوسعية والعنصرية.

إن رسم سياسات للتعامل مع هذا السيناريو واحتمالات تطور مساراته الفرعية ينطلق من واقع أن الحالة الفضلى تتطلب اعتماد سياسات وتنفيذ تدابير من شأنها أن تحول دون الانزلاق نحو هذا السيناريو، وهذا ما تم تناوله في الأولويات السياسية الإستراتيجية وسياسات التركيز الممكنة والمحتملة الخاصة بالسيناريو الأول. ويعني ذلك أن منع وقوع سيناريو الانهيار والفوضى يتطلب العمل بدءاً من اليوم قبل الغد لبناء القدرة بشكل تراكمي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، انطلاقاً من النقطة التي يقف فيها الفلسطينيون اليوم على قاعدة رفض التسليم بالأمر الواقع، والعمل لإحداث تغيير في مؤشرات الوضع القائم تصب في معادلة التغيير التدريجي والتراكمي في التوزيع النسبي لميزان القوى، بما بخدم تعزيز الصمود الفلسطيني. الجانب الآخر، يتعلق بسؤال من هي الأطراف المعنية برسم السياسات وتنفيذها في حالة الانزلاق إلى سيناريو الانهيار والفوضى؟ إذ يعني هذا السيناريو انهيار مؤسسات السلطة أو تصدعها، بصفته الكيان السلطوي المركزي المعني أساساً بعملية تخطيط السياسات وتنفيذها. وهو ما يستدعي تطور أدوار أطراف أخرى، في مقدمتها منظمة التحرير والقوى السياسية، إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتطوير تشكيلات وأجسام قادرة على إدارة شؤون المجتمع وتوفير احتياجاته في المجالات المختلفة، وتوجيه كفاحه في ظل هذا السيناريو.

يأخذ رسم السياسات بعين الاعتبار عدم إمكانية إنكار أن قابلية حدوث هذا السيناريو موجودة حتى في ظل انتهاج سياسات معززة للصمود، وهذا يعود إلى غياب قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق المشروع السياسي للشعب الفلسطيني، والمتمثل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، مع تراجع الثقة بإمكانية تحقيق مشروع «حل الدولتين» لدى الجمهور الفلسطيني والقوى السياسية عبر تسوية تفاوضية، وغياب الإستراتيجية الفلسطينية البديلة، وما تقوم به إسرائيل من خطوات يومية على الأرض تجعل من مجرد التفكير في «حل الدولتين» أمراً غير واقعي. وهنا سيكون الواقع الأقدر على الحضور والاستمرار هو التوفيق بين معادلة الصراع بين وجودين، وجود الفلسطينيين، وجوهره الصمود والمقاومة، من جهة، والوجود الاحتلالي

الاستعماري الاستيطاني من جهة أخرى.

إن رسم سياسات لتفادي هذا السيناريو يتطلب الانطلاق من مجموعة من القواعد:

أولاً: سلطة ضعيفة ومجتمع قوي، بمعنى أن السلطة الفلسطينية على مدى السنوات الخمس القادمة لا تمتلك مقومات القوة، وستبقى تعاني حتى وإن لم تصل إلى الانهيار، فإنها ستبقى هشة.

ثانياً: تعزيز دور البنى القاعدية المجتمعية، وبخاصة القوى السياسية الفلسطينية والمؤسسات الأهلية القاعدية والنقابات.

ثالثاً: ديمقراطية مؤسسات العمل السياسي للمنظمة والسلطة والمجتمع.

رابعاً: تفعيل سلطة القانون في مكافحة الفساد والجريمة وسلاح الفلتان غير الشرعي.

هنا تتركز الأولويات الوطنية في ثلاث أولويات مهمة للحيلولة دون الانزلاق إلى سيناريو الانهيار والفوضى:

- استنهاض دور القوى والمجتمع المدني الفلسطيني.
- ديمقراطية المؤسسات وتعزيز دور السلطة الفلسطينية.
- تعزيز سلطة القانون في مكافحة الجريمة.

الأولوية السياسية الأولى

استنهاض دور القوى والفصائل الفلسطينية

السياسات الإستراتيجية: منع انجرار المجتمع ليكون جزءًا من حالة الفوضى.

السياسات الممكنة

- تفعيل دور القوى الوطنية والإسلامية في التوافق على أجندة مشتركة لإعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة الاتفاق على البرنامج السياسي الوطني، وأسس الشراكة السياسية الديمقراطية.
- تعزيز مبدأ الديمقراطية التوافقية كأساس لاستعادة طابع العمل الجبهوي الموحد، بمشاركة الجميع داخل مؤسسات المنظمة والسلطة؛ سواء توفرت شروط إجراء انتخابات شاملة حرة وديمقراطية، أو لم تتوفر.
- انتهاج سياسة إعلامية قائمة على دعم القيم الإنسانية العامة والوحدوية والوطنية الفلسطينية.
- الانخراط في برنامج مقاومة شعبية متكامل ضد ممارسات الاحتلال، بما يتطلبه ذلك من تشكيل قيادة وطنية موحدة ولجان محلية خاضعة لتوجيهاتها.
- تعزيز دور القوى الشبابية لتتجاوز المساحات الجغرافية العاملة بها، والتشبيك مع القوى الشبابية الفلسطينية خارج فلسطين.
- تركيز مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني على سياسات الاندماج الاجتماعي والثقافة الوحدوية.
- الاتفاق على آليات لتعبئة الفراغ الرئاسي على مستوى السلطة في حالة غياب الرئيس، في حالة عدم التمكن من إجراء انتخابات، وحل المجلس التشريعي.
- اعتماد حركة فتح سياسة لصهر القوى المختلفة والمتخاصمة داخل الحركة، من خلال سياسة تراعي الحفاظ على وحدة الحركة واعتماد التوافق لمنع نشوء صراع على الخلافة في رئاسة الحركة والسلطة والمنظمة.

- تحييد دور بعض القوى العربية الهادفة لامتلاك مساحة من التأثير في الحالة الفلسطينية لشرعنة سياساتها، وبخاصة الدول المطبّعة مع إسرائيل.
- الاستعداد لكل الاحتمالات، بما في ذلك حدوث حرب أو تطورات كبرى إقليمية أو دولية تسارع إسرائيل إلى توظيفها لاستكمال تحقيق أهدافها الكبرى التوسعية والعنصرية.

السياسات المحتملة

- بناء هيئات ولجان وقوى وطنية عابرة للثقافة الحزبية وللجغرافيا «تبار ثالث»؛ سواء من شخصيات حزبية أو مستقلة فلسطينية، أو ذات أفكار ورؤى سياسية جديدة، مع التركيز على إعطاء الشباب من كلا الجنسين دورًا رياديًا في هذه العملية.
- قيام البلديات بتشكيل أجسام بلدية عابرة للانقسامات الحزبية والعائلية، كمجالس دعم وإسناد للعمل الأهلي والسلم المجتمعي.
- تسوية العلاقة بين السلطة الفلسطينية وبعض أقطاب المخيمات الفلسطينية.
- تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني ودمقرطتها، ونشر ثقافة التسامح والوحدة، ومواجهة ثقافة العنف والإقصاء والتكفير والتخوين.

المتطلبات

- وقف حملات الاستهداف الأمني من قبل السلطتين القائمتين في الضفة والقطاع.
- تفعيل دور القوى والشخصيات ذات المصلحة بالوحدة والمجتمع المدني في تنظيم فعاليات (مؤتمرات وطنية، ندوات، ورش عمل، اعتصامات، حراكات على قضايا محددة) على المستويات الوطنية والمحلية في مختلف التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، على أساس العمل المشترك لمواجهة أبرز التهديدات والخروج بحلول مناسبة.
- عمل مبادرات مشتركة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.
- التخفيف من حدة الحلول الأمنية والذهاب باتجاه التسويات السياسية والتصالحية، وعقد الائتلافات.

المؤشرات الضابطة للسياسات

إن كثيرًا من الخطوات السياسية السابقة هي قيد التبلور والتداول في أوساط فلسطينية مختلفة، وبضمنها الرؤى التي تطرحها مجموعات شبابية فاعلة، ولكن من المهم تحويلها إلى سياسات عامة، ووضع البرامج والخطط لها لتتحول إلى واقع، إذ تتجه بوصلة الرأي العام ومواقف القوى نحو وجوب إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وتجديد القيادة، ولكن لم تتحول المصالحة إلى برنامج واقعي يتضمن فعاليات ضاغطة في الميدان.

أما احتمالية تطبيق السياسات، فهو كذلك من الناحية النظرية يعتبر ظاهرة موجودة، ولكن ما يمكن أن يحوله إلى واقع هو حدوث متغيرات مهمة، كتفعيل وتجديد القوى القائمة لنفسها، ونشوء مجموعات وأحزاب وتيار ثالث قوي في الوطن والشتات، أو إقدام بعض مؤسسات المجتمع الأهلي على احتضان بلورة مشروع كهذا وتحويله إلى واقع.

الأولوية السياسية الثانية

منع انهيار السلطة وتعزيز دورها ودمقرطة مؤسساتها

السياسات الإستراتيجية: جعل مؤسسات السلطة الفلسطينية أكثر ديمقراطية ودعم امتداد سياساتها إلى مناطق (ج).

السياسات الممكنة

- محاربة الفساد والواسطة في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- إجراء انتخابات دورية في البلديات والمجالس المحلية.
- ديمقراطية النقابات والاتحادات وزيادة مستوى فاعليتها في رسم السياسات العامة.
- إعادة بناء النظام القضائي الفلسطيني الموحد والمستقل بشكل ديمقراطي وعصري.
- دعم المشاريع الزراعية والإسكانية في مناطق (ج).

- زيادة دعم المؤسسات الأهلية العاملة في مناطق (ج).
- خفض أسعار الحاجات الأساسية في السوق الفلسطينية.

السياسات المحتملة

- نقل الصلاحيات والمهام السياسية من السلطة إلى المنظمة، وتعزيز دور السلطة كجهاز يدير شؤون المواطنين ويوفر احتياجاتهم.
- تكريس خطوات المصالحة بتشكيل القيادة الموحدة الميدانية من كل الفصائل، ومن ثم إنهاء الانقسام أولاً.
- تشكيل لجان شعبية في المناطق المحاذية للمستوطنات، ومناطق (ج).
- الاتفاق على البرنامج الوطني الموحد، والتوافق على خطة لإنهاء الانقسام، بحيث تكون الانتخابات التشريعية والرئاسية للمجلس الوطني محطة في سياق إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية.

المتطلبات

- التسريع في الحوار الوطني وتوسيعه للتوافق على خطوات المصالحة وتفعيلها ميدانياً.
- الاتفاق على خطة تتضمن معالجة ملفات الانقسام كرزمة شاملة، على أن تكون الانتخابات إحدى محطاتها.
- الفصل بين رئاسة المحكمة العليا، ورئاسة مجلس القضاء الأعلى.
- تعزيز استقلال القضاء، وتجريم التدخل في شؤونه.

المؤشرات الضابطة للسياسات

هناك دعم واسع لتعزيز دور السلطة في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني وتقديم الخدمات له، وبخاصة في المناطق المصنفة (ج) الأكثر تهميشاً من جهة، والأكثر استهدافاً بمشاريع الاستيطان والضم والتهجير القسري من جهة أخرى. ويعتبر القصور في توفير احتياجات الفئات

الأكثر ضررًا عاملاً مؤثرًا في توسيع فجوة عدم الثقة بالسلطة، بالتزامن مع إقصاء فئات واسعة عن المشاركة في تحديد احتياجاتها، ووضع الخطط الرامية لتوفيرها. ومن شأن هذه المقبولية لتعزيز دور السلطة في المناطق المستهدفة والمهمشة، واستنهاض دور القطاع الأهلي، أن يعزز من إمكانية تبني هذه السياسات، وبخاصة في ظل تسريع مخططات الضم الزاحف والتهجير القسري.

كما أن السياسات المحتملة في حالة توفير موقف وطني واسع مدعوم بالضغط الشعبي، يمكنها أن تساعد على تعزيز دور السلطة في خدمة المواطنين، وبخاصة في المناطق التي يتركز فيها المشروع الاستيطاني.

الأولوية السياسية الثالثة حماية أمن المواطن الفلسطيني

السياسات الإستراتيجية: جعل المواطن الفلسطيني أكثر شعورًا بالأمن الشخصي والمجتمعي.

السياسات الممكنة

- اتباع سياسات تضمن الأمن الاقتصادي للمواطن الفلسطيني توائم بين مستوى الدخل ومتطلبات الحياة الأساسية، وسياسات السكن، والتعليم، والصحة والمواصلات.
- الحد من البطالة في صفوف الخريجين، من خلال انتهاج سياسات الإنصاف الوظيفي، ودعم المشاريع الصغيرة الناشئة.
- فرض سيادة القانون وتعزيز هيئته وثقة المواطن بالقضاء الفلسطيني.
- فرض عقوبات مشددة ونافذة على اقتناء السلاح، واستخدامه، وترويع المواطنين، والفصل من الوظيفة لكل من يثبت أن لديه سلاحًا غير شرعي، وبخاصة للعاملين في القطاع الأمني.

السياسات المحتملة

- إلغاء السياسات الاحتكارية، وبخاصة للقطاعات الأساسية الاستهلاكية.
- رفع الحد الأدنى للأجور، وبالذات في القطاع الخاص.
- المساواة بين الجنسين في الأجور في القطاع الخاص.
- تعديل سياسات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، لتوظف في الاستثمار وتطوير المشاريع الابتكارية والناشئة.
- تفعيل النصوص الدستورية المجرمة للامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيلها لأي سبب كان.

المتطلبات

- تفعيل لجان حماية المستهلك وتطوير دورها باتجاه تقديم التوصيات للحكومة، للمواءمة بين مستوى الدخل، والتطور في أسعار الحاجات الأساسية.
- سن تشريعات لمعاقبة من يخل بقوانين الحد الأدنى للأجور، والمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص.
- إيجاد ميثاق شرف للمسؤولية المجتمعية.

المؤشرات الضابطة للسياسات

إن ما تشهده الساحة الفلسطينية اليوم يشير إلى حالة من عدم شعور المواطن الفلسطيني بالأمن، وقد بلغت 45% حتى كتابة هذه الوثيقة، مضافاً إلى ذلك عدم الثقة بالقضاء الفلسطيني بنسبة 63%، وارتفاع حالات القتل والجريمة إلى أكثر من 43 حالة قتل العام الماضي على خلفيات مختلفة. وجميع هذه المؤشرات تتطلب تفعيل دور القانون، وتحسين جودة الأحكام القضائية وتنفيذها وتطبيقها، ومما يجعل من تطبيق هذه السياسات ممكنة هو حالة الإحساس لدى المجتمع والسلطة السياسية، على حد سواء، كذلك فإن ما يواجهه المجتمع الفلسطيني يدق ناقوس الخطر بضرورة الانتباه واتباع سياسات تعزز أمن المواطن الفلسطيني.

أما احتمالية تنفيذ السياسات، فهذا يتوقف على طبيعة الرؤية السياسية العامة، وأي نظام سياسي يريده صانع القرار، حيث إن هناك انتهاكاً للسياسات والتشريعات في السلطة الفلسطينية على ثلاثة صعد، أولها عدم الالتزام بتطبيق القوانين كقانون الحد الأدنى للأجور. الثاني عدم إنفاذ القانون كما هو موجود في المحاكم. الثالث عدم فاعلية القانون كما هو معمول به بخصوص المسؤولية المجتمعية.

ثالثاً:

سيناريو

تعزير الصمود

(المفضّل)

سيناريو تعزيز الصمود (المفضل)

تبنى السياسات في ظل هذا السيناريو على قاعدة الحلول الجذرية للقضايا الفلسطينية، التي بدونها ستبقى حالة الصمود غير حاضرة ومهددة. لذا، فإن منظور بناء السياسات ارتكز على عدة منطلقات أساسية، من أهمها:

أولاً: أن التغيير في السياسات المطلوبة سيكون على المستوى الكلي للسياسة العامة الفلسطينية، وليس الجزئيات.

ثانياً: أن السياسات المطلوبة، من حيث نطاق المجالات التي تهدف لإحداث تغييرات فيها، واتساع رقعة تنفيذها جغرافياً، وفواعلها، لا تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما تقوم على استنهاض الكل الفلسطيني ضمن طاقاته المتاحة والكامنة ومحددات دوره وفقاً للجغرافيا التي تقطن فيها التجمعات الفلسطينية المختلفة داخل الوطن وخارجه.

ثالثاً: أن جزءاً كبيراً من السياسات يقوم على تغيير في طبيعة الفاعلين السياسيين، أو في مركزية أدوارهم، وأحياناً تجاوز البنية التقليدية القائمة.

رابعاً: أن عملية التخطيط لتنفيذ السياسات المفضلة تأخذ بعين الاعتبار التوزيع النسبي لميزان القوة، لتحديد ما يمكن فعله وما لا يمكن فعله في كل مرحلة، بما في ذلك تقدير الأثمان أو معادلة الربح والخسارة، على قاعدة تخفيف الأثمان على الفلسطينيين، ورفعها على الاحتلال، إلا أن هناك بعض الأثمان التي لا يمكن تجاوزها، إذا أردنا تحقيق حالة الصمود الهادف إلى التحرر والاستقلال.

خامساً: الوصول إلى تحقيق السياسات المرجوة يتطلب أحياناً تغييراً في الفلسفة السياسية وقواعد العمل النازمة للسياسة العامة الفلسطينية، وهذا التغيير يأخذ بالاعتبار جانبين: الأول، طريقة العمل الفلسطينية وآليات صنع السياسات العامة ورسمها. الثاني، تغيير في منظور السياسة العامة الفلسطينية، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع الاحتلال، والعلاقات الإقليمية والدولية الفلسطينية.

لقد أفضى مسار وآليات صنع السياسة الفلسطينية على مدار العقود الثلاثة الفائتة إلى تحميل المجتمع الفلسطيني جملة من المشكلات والتعقيدات قادت إلى زيادة هشاشة صموده، حيث كان سقفها محكومًا بإطار الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية مع دولة الاحتلال، التي بنيت على قاعدة تحويل مصفوفة السيطرة الإسرائيلية الاستعمارية إلى مكون يتحكم بمفاصل حياة الشعب الفلسطيني، وهدفت إلى تأييد الاحتلال، وسلب الفلسطينيين مصادر القوة التي تمكنهم من تحقيق حلمهم في الاستقلال، والتخلص من الاحتلال. كما أن الممارسة السياسية للبنى التقليدية للنظام السياسي الفلسطيني، على مستوى هيئاته الرسمية ومكوناته الحزبية، على مدار الحقب السابقة، أدت، هي الأخرى، إلى توريث الحياة السياسية الفلسطينية جملة من التعقيدات التي باتت اليوم مهددة للصمود الفلسطيني، وعاملًا كابحًا لإحداث التغيير، حيث يتمثل أبرز تلك التعقيدات في الآتي:

- تآكل المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير وتراجع دورها الوطني المرجعي على المستوى الفلسطيني الكلي داخل الوطن وخارجه لصالح سلطة حكم ذاتي مقلّص ومحدود الصلاحيات في أجزاء من الضفة.
- الانقسام السياسي والمؤسسي، وهيمنة الحزب الواحد على المؤسسات الرسمية في كل من الضفة والقطاع، وشيوع مظاهر التسلط والفساد واستغلال النفوذ وانتهاك الحريات العامة.
- غياب المشروع الوطني الجامع والإستراتيجية الوطنية السياسية والكفاحية الممثلة للكل الفلسطيني.
- تكريس فردية الحكم والإقصاء، وتهميش المشاركة في عملية صنع القرار في مختلف المجالات، وتغييب المؤسسات الوطنية وتهميش دورها.
- ضعف فاعلية القوى السياسية وافتقارها للحياة الديمقراطية الداخلية، وللتجديد في هيئاتها القيادية.
- تضيق مساحات المشاركة والفعل أمام المجتمع المدني والمرأة والشباب، بفعل هيمنة كل المظاهر والممارسات أعلاه على الحيز العام، ما عمّق الاختلالات في مستويات الاندماج الاجتماعي، وساهم في تفتيت الهوية الوطنية الفلسطينية.

إن بناء سياسات في ظل السيناريو المرغوب، لا يعني أن هذه السياسات ذات طابع رغائبي مثالي بحت، لكونها في السياق الفلسطيني التحرري تعكس أفق التغيير المطلوب، وتعد متطلبات حيوية وضرورة وجودية للنهوض بحالة الصمود الوطني باتجاه تحقيق الآمال الوطنية المنشودة بالتخلص من الاحتلال، وتحقيق الاستقلال والعودة.

ويمكن هنا تحديد الأولويات الوطنية الفلسطينية في ظل هذا السيناريو ضمن المجالات الآتية:

سياسيًا:

إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني والمؤسسة الوطنية الجامعة للكل الفلسطيني. ولا يعني ذلك إيجاد مشروع وطني جديد، بل إعادة بناء التوافق الوطني المدعوم بالإرادة الشعبية حول المشروع الوطني الفلسطيني، كما هو معروف، والهادف إلى ممارسة حق تقرير المصير باعتباره حقًا جمعياً للشعب الفلسطيني في أماكن تواجهه كافة، والتخلص من الاحتلال ومنظومات سيطرته الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، مع التمسك بالهدف الوطني المباشر المتمثل بتجسيد الاستقلال الوطني في دولة مستقلة على جميع الأراضي المحتلة العام 67 وعاصمتها القدس، وضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. ولكن المشروع الوطني يعاني اليوم من جملة من الإشكاليات التي باتت تتطلب إعادة تعريف الحالة التي يعيشها الشعب الفلسطيني اليوم، وبناء المؤسسات الوطنية بشكل يضمن تمثيلها للكل الفلسطيني، وضمان فاعلية دورها، واستيعاب وتفعيل مختلف طاقات الشعب الفلسطيني في أماكن تواجهه.

اقتصاديًا:

بناء اقتصاد الصمود، وهو اقتصاد مقاوم وتحرري قادر على مجابهة التحديات انطلاقاً من توفير متطلبات الاعتماد على الذات. فالسياسات الاقتصادية التي اتبعت في ظل اتفاق أوسلو، سواء ما ارتبط منها بالاتفاقيات الاقتصادية، أو ما تم انتهاجه من سياسات اقتصادية في ظل السلطة الفلسطينية، أفضت إلى اختلالات هيكلية أضرت بصمود المواطن الفلسطيني، بل وعمقت التبعية للاحتلال، وزادت من سيطرته وتحكمه بمفاصل حياة المواطن الفلسطيني، كما أن تبعات السياسات الاقتصادية ساعدت على شيوع الاحتكار، وثقافة الاستهلاك، ورفع معدلات الفقر والبطالة، وتوفير بيئة طاردة محفزة على هجرة الشباب، وبخاصة في قطاع غزة.

اجتماعيًا:

وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، واستثمار مختلف طاقاته في المشروع الوطني. وتعتبر هذه الأولوية في غاية الأهمية نتيجة لحالة التفكيت الجغرافي والمناطقية التي زادت، بشكل واضح، في حقبة اتفاق أوسلو، وكذلك تهميش دور فلسطينيي الشتات وأراضي 48 عن المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرار الفلسطيني، في ظل ضعف دور منظمة التحرير الفلسطينية.

الأولويات السياسية

إعادة بناء المشروع الوطني الجامع والمؤسسات الوطنية الممثلة لكل الفلسطيني ووضع القضية الفلسطينية على سلم اهتمامات الإقليم والعالم

تتطلب سياسات هذا الخيار تقسيمه إلى مستويين: الأول، على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية، والثاني على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث إنه لا يمكن إنكار حجم الإشكاليات والتحديات التي يفرزها موضوع السلطة الفلسطينية، بشكلها ووظائفها الراهنة وعلاقتها مع دولة الاحتلال، أثناء محاولة التفكير في المشروع الوطني، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية الجامعة لكل الفلسطيني.

وتبرز أكثر هذه الإشكاليات في سؤال العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وأدوار كل منهما، وإمكانية الجمع بين السلطة وفق محددات أوسلو، والمقاومة وفق متطلبات التحرر الوطني، والسلطة وصراع الاستقطابات بين فتح وحماس، وغير ذلك من إشكاليات.

وعلى الرغم من كل هذه الإشكاليات والتحديات، تنطلق هذه السياسات من قاعدة أن المطلوب ليس إنهاء السلطة ووجودها، وإنما تغيير بنيتها ووظائفها ودورها وسياساتها، إذ إن حل السلطة بقرار فلسطيني لا يختلف من حيث نتائجه على حالة الصمود عن انهيارها بقرار خارجي أو تحت وطأة الضغوط، ما لم يتم إحياء دور المنظمة، وبناء أجسام مركزية ولا مركزية بديلة تدير شؤون المجتمع تحت الاحتلال، وفي سياق الصراع معه.

الأولوية السياسية الأولى

إحياء وإعادة بناء وتعريف المشروع الوطني الفلسطيني الجامع والمتفق عليه

السياسات الإستراتيجية: توحيد الرؤية والمؤسسات الوطنية حول أسس المشروع الفلسطيني وثوابته.

السياسات المطلوبة

- الاتفاق على برنامج الحد الأدنى المجمع عليه فلسطينيًا بين القوى السياسية وقوى المجتمع المدني الفلسطيني، والمنطلق من الهدف الوطني المباشر القائم على التخلص من الاحتلال، وتحقيق الاستقلال، وحق العودة للاجئين.
- التوافق على أسس الشراكة السياسية، بما يكفل إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لكل الوطني الفلسطيني، والقادرة على استنهاض طاقاته في مختلف أماكن تواجده، بشكل يضمن تمثيل الكل، من حيث القوى السياسية، والاتحادات الشعبية، والنقابات المهنية، والشخصيات المستقلة، والمرأة، والشباب. وهو ما يتطلب إعادة بناء التمثيل الوطني على أساس تمكين الفلسطينيين من انتخاب ممثلهم في المجلس الوطني حيث أمكن، وبالتوافق الوطني وفق معايير محددة حيث يتعذر إجراء الانتخابات، وضمان وجود آلية لإشراك فلسطينيي أراضي 48 في اتخاذ القرار الوطني.
- التوافق على إستراتيجية سياسية وكفاحية شاملة لتحقيق الأهداف الوطنية، بما فيها أشكال النضال التي يكفلها القانون الدولي للشعوب الخاضعة للاحتلال، حسب طبيعة كل مرحلة، وخصوصيات كل من التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه.
- إعادة بناء وتفعيل الدور الوطني والسياسي للاتحادات والنقابات التي تمثل القاعدة الشعبية الأوسع ضمن أطر منظمة التحرير، وتفعيل دور الحركة الطلابية تحت مظلة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وضمان إجراء انتخابات ديمقراطية دورية لهيئات هذه الأطر الشعبية والمهنية.
- توحيد أطر الجاليات ودمج وتوحيد المؤسسات العاملة في الحقل الفلسطيني في الخارج ضمن أطر منظمة التحرير.

- إعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير في رعاية شؤون تجمعات اللاجئين في بلدان اللجوء والجاليات في الشتات، والدفاع عن حقوقهم السياسية والحياتية في البلدان التي تستضيفهم.
- توحيد اللجان الشعبية في المخيمات، وإجراء انتخابات لتعزيز طابعها التمثيلي والخدمي، والسعي إلى توفير الدعم لوكالة الغوث، من خلال حشد الدعم الدولي والعربي لتمويلها من أجل توفير الخدمات للاجئين في الوطن وبلدان اللجوء.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> • حوار وطني شامل رسمي إن أمكن، وغير رسمي إن تعذر يتحول إلى عمل مؤسسي دائم. • عقد مؤتمر وطني سنوي يشارك فيه السياسيون ورجال العمل والمفكرون على غرار مؤتمر هرتسيلييا. 	<ul style="list-style-type: none"> • القوى السياسية. • مراكز البحث. • القطاع الخاص. • مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني خارج فلسطين وداخلها. • لجنة المتابعة العليا في أراضي 48. 	<ul style="list-style-type: none"> • التوافق على أسس الشراكة السياسية في مؤسسات المنظمة والسلطة، بما في ذلك التوافق على آليات تعبئة أي فراغ قد ينجم عن غياب الرئيس عن المشهد السياسي. • تشكيل لجنة تحضيرية موسعة للتحضير لعقد مجلس وطني موحد على أساس الانتخاب حيث أمكن، والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات. • إيجاد صيغة لمشاركة فلسطينيي أراضي 48 في صناعة القرار الوطني. • تشكيل حكومة وحدة وطنية. • تشكيل لجنة انتخابات عليا لمتابعة الإجراءات الخاصة بتشكيل المجلس الوطني، بدءًا من سجل الناخبين، مرورًا بالانتخابات حيث أمكن، وصولًا إلى متابعة معايير اختيار الأعضاء بالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات.

الأولوية السياسية الثانية

تغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها ودورها وسلوكها السياسي، لكي تقوم بدور إداري خدمي، وتحويل دورها السياسي إلى المنظمة

السياسات الإستراتيجية: جعل السلطة الفلسطينية رافعة من روافع تحقيق الاستقلال والتحرر.

السياسات المطلوبة

- إنهاء الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة توحيد ودمج المؤسسات المدنية والأمنية إداريًا وسياسيًا، على قاعدة إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، بما يعزز دورها في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني، ويحيل المهمات السياسية إلى المنظمة.
- إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بعيدة عن اشتراطات الاحتلال وقدرته على التحكم بنتائجها، وكتتويج لعملية إعادة توحيد المؤسسات والجهاز القضائي، وتبني نظام انتخابي يتيح الفرصة لكل للمشاركة، ترشيحًا وانتخابًا، وإمكانية الفوز لمنع الاحتكار السياسي، كالنظام النسبي، والفائض من نصيب الأقل.
- تبني إستراتيجية وطنية قائمة على التحلل الفعلي من اتفاق أوسلو وملاحقه الأمنية والاقتصادية والمدنية، والانفكاك التدريجي عن علاقة التبعية للاحتلال، وتصعيد الكفاح اليومي ضد الاحتلال والاستيطان، لا سيما في القدس ومناطق (ج)، والعمل على كسر الحصار عن قطاع غزة.
- إعادة إحياء الدور السياسي والوطني والمطلبي للاتحادات والنقابات وتعزيز استقلاليتها، ودمقرطة هيكلها الإدارية واستعادة ثقة جمهورها بها عن طريق الانتخابات الدورية لأجسامها التمثيلية، والدفاع عن حقوق ومصالح الفئات والقطاعات التي تمثلها.
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتنفيذ قرارات الهيئات القيادية لمنظمة التحرير بخصوص نسب مشاركتها في الهيئات الوطنية والقوائم الانتخابية، وكذلك تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار في الأحزاب السياسية، والبلديات، والمجلس المحلية، والمنظمات الأهلية، وتصميم برامج وحملات لمكافحة مظاهر التمييز وعدم المساواة بين الجنسين على مستوى الإعلام، والمناهج التعليمية، والأنشطة الثقافية.

- تمكين الشباب من المشاركة في صنع القرار السياسي، وتوسيع مشاركتهم في الانتخابات على المستويات كافة؛ ترشيحًا وانتخابًا، وكذلك إعادة الحياة السياسية الديمقراطية إلى الجامعات الفلسطينية، وبناء حركة طلابية موحدة، كون العمل السياسي الجامعي على مدار حياة الشعب الفلسطيني، اعتبر منصة رئيسة من منصات التجنيد القيادي للشباب الفلسطيني. وكذلك السماح بتشكيل الكتل الطلابية المستقلة في الجامعات.
- إنهاء سياسات السيطرة الممارسة من قبل الحكومات المختلفة على مؤسسات المجتمع المدني، وبناء شراكة سياسية معها قائمة على تكاملية الأدوار.
- سيادة القانون، وتفعيل دور القضاء، وإنهاء سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> تشكيل قوى ضاغطة مجتمعية وفصائلية للضغط على صناعات القرار. عقد ورش عمل لتقديم الحلول والآليات للعمل المشترك. بناء جسم حقوق من مؤسسات عدة فاعلة، والاتفاق على ميثاق عمل واضح للتشبيك والضغط. 	<ul style="list-style-type: none"> السلطة الفلسطينية. مؤسسات المجتمع المدني في القدس + القطاع الخاص. هيئة مكافحة الفساد، والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية السلطة والفصائل الفلسطينية، والمجتمع المدني الفصائل الفلسطينية، والمجموعات الشبابية الضاغطة، ومؤسسات المجتمع المدني 	<ul style="list-style-type: none"> تغيير في آليات اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة في السلطة الفلسطينية لتكون أكثر ديمقراطية. إعادة النظر في عقيدة المؤسسة الأمنية وهيكلتها وأعداد منتسبيها. وضع برنامج عمل يتحدى إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، وتشكيل مرجعية وطنية عليا لإدارة شؤون القدس الكفاحية والخدمية. الاستفادة من تجربة إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني، وتوجيه فعالياته الكفاحية ما قبل إنشاء السلطة، من خلال تشكيل اللجان الشعبية ولجان الحراسة والإعلام والخدمات في مختلف المناطق، وبخاصة القدس والمناطق المهدهدة بالضم. إلغاء وزارة الشؤون الخارجية، وإحالة مهامها السياسية بالكامل إلى منظمة التحرير. مكافحة الفساد من خلال استخدام الأدوات كافة التي يتيحها القانون. التوافق على تشكيل حكومة وحدة أو توافق وطني، تكلف بالعمل على إعادة توحيد ودمج المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة والقطاع. تبني خطة عمل للضغط لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة مشكلاته المتفاقمة، والتوقف عن سياسة التمييز بينه وبين الضفة الغربية. احترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات العامة، وإعادة توحيد الجسم القضائي، وتعزيز استقلاله عن السلطة التنفيذية.

الأولوية السياسية الثالثة

إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية عربيًا ودوليًا

السياسة الإستراتيجية: جعل القضية الفلسطينية على سلم أولويات الفاعلين السياسيين عربيًا وإقليميًا ودوليًا.

السياسات المطلوبة

- تبني إستراتيجية تقوم على الكفاح الفلسطيني من أجل تجسيد الاستقلال الوطني، من خلال إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني.
- تبني إستراتيجية سياسية وكفاحية تنطلق من القناعة باتتهاء التسوية التفاوضية كسبيل لتجسيد الاستقلال الوطني، والتركيز على إحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني.
- إعادة الاعتبار للعلاقة مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية والأفريقية لبناء موقف رادع لتوسيع رقعة التطبيع.
- توسيع المقاطعة الشعبية داخليًا وخارجيًا، ومقاومة التطبيع بأشكاله كافة.
- تفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية استنادًا إلى مفهوم تدويل الصراع، واعتماد خطة لتفعيل العضوية الفلسطينية في المؤسسات والمحاکم الدولية.
- الاستمرار في ملاحقة ومحاسبة إسرائيل وقادتها على جرائمهم المستمرة، سواء في المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدوليتين، أو المحاكم الوطنية في البلدان التي تتيح قوانينها ذلك.
- بناء خطاب فلسطيني موجه للعالم ينطلق من عدالة القضية الفلسطينية، وكفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة الاستعمار الاستيطاني العنصري.
- إعادة الاعتبار لمكانة حق العودة في النضال التحرري الفلسطيني، والاستفادة من تجربة مسيرات العودة، ووضع خطط لتفعيل الحركات الشعبية دفاعًا عن حق العودة وممارسته لكل اللاجئين في الضفة والقطاع وأراضي 48 والشتات، وحماية ودعم الحقوق المدنية

والسياسية للفلسطينيين في الشتات، مع مراعاة خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية.

- التمسك بولاية وكالة الغوث ومسؤولياتها عن توفير الخدمات للاجئين إلى حين عودتهم، ورفض تقليص خدماتها، والعمل على مختلف المستويات لتوفير الدعم لموازنتها.
- تفعيل الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية ضمن إستراتيجية واضحة ودائمة.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> • الاستمرار في الدعوة لعقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمة والسلطة الفلسطينية. 	<ul style="list-style-type: none"> • رفض إطار المفاوضات الثنائي برعاية أميركية، أو برعاية اللجنة الرباعية، أو في سياق إقليمي أو غيره، والتمسك بعدم العودة إلى المفاوضات إلا على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية أولاً، وفي إطار مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة، ودور مستمر برعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.
<ul style="list-style-type: none"> • تشكيل جسم من الأكاديميين والباحثين والنشطاء المجتمعيين. 	<ul style="list-style-type: none"> • السلطة الفلسطينية. • الأكاديميون والباحثون والنشطاء المجتمعيون. 	<ul style="list-style-type: none"> • حل لجنة التواصل، وإعادة تشكيلها على أسس جديدة تضمن بناء جبهة مع الأفراد والقوى المناهضة للاستعمار الاستيطاني، والاحتلال، والضم، والتهجير، والعنصرية. • إصدار قانون يُجرّم العمل والتعامل والتجارة والاستثمار في المستوطنات الاستعمارية. • الانطلاق من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية. • تفعيل دور الأكاديميين والناشطين والباحثين الفلسطينيين في الدبلوماسية الشعبية.

الأولويات الاقتصادية

بناء اقتصاد الصمود المقاوم

تؤكد مجمل المؤشرات لمسار الاقتصاد الفلسطيني، وبإجماع مختلف المتخصصين والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية، على أن الاقتصاد الفلسطيني ضعيف، ومتقلب، ومعتمد على الحالة السياسية، كما أن الصفة الأهم لشبكة العلاقات الاقتصادية تم بناؤها تحت منظومة إسرائيلية من السيطرة والتبعية لتقويض الطموحات الفلسطينية بالاستقلال، والانفكاك عن الاحتلال، وإبقاء ولاية السلطة الفلسطينية إدارية وغير سيادية، فالاقتصاد تم توظيفه لخدمة السياسات الإسرائيلية الأمنية والاستعمارية الاستيطانية.²

من هنا، فإن مجمل التغيرات البنوية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني، كان هدفها الأساس الاستلاب السياسي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي قادت إلى إحداث تغيرات مركزية فيما يتعلق بالصمود الفلسطيني، سواء على مستوى المواطن، أو المؤسسة، أو السلطة ذاتها، حيث نجد أن هناك جملة من التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تحد من قدرة الفلسطينيين في ظل الاقتصاد الحالي على الصمود، أو حتى على التغيير، ومن أهمها: اضمحلال الطبقة الوسطى، ارتفاع معدلات البطالة، شيوع ثقافة الاستهلاك الاستعراضي، غياب الدور التنموي للقطاع الخاص الفلسطيني، اتساع الفجوة سواء بين المناطق الفلسطينية أو الطبقات والفئات الاجتماعية، علاوة على العديد من الآثار التي لا تتسع هذه الوثيقة لتناولها، وهي ذات تأثير مباشر، وأحياناً غير مباشر.

لذلك، فإن محاولة التخلص من حالة الاستعصاء التي فرضتها منظومات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وليس أقلها بروتوكول باريس الاقتصادي، تتطلب تبني فلسفة اقتصادية لبناء نموذج تنموي مغاير مبني على التعامل مع التنمية، باعتبارها مقاومة، وليست عملية بناء للدولة وتحقيق التنمية المستدامة تحت الاحتلال، ومنظومة التبعية له، ودون سيادة على الموارد. هذا مع أهمية التأكيد على أن الاستقلال الاقتصادي التام أو الانفكاك عن الاحتلال مستحيل، وأن المطلوب بناء اقتصاد مقاوم، ويحد إلى أبعد مدى من التبعية الاقتصادية.

2 «ما بعد الأزمة المالية الفلسطينية: قنوات إحكام التبعية لإسرائيل»، السفير العربي، 2019/9/23.

وهذا يستدعي اعتماد إستراتيجية وطنية تقوم على ثلاث ركائز: أ) مبدأ الصمود الهادف إلى دعم بقاء الفلسطينيين على أرضهم. ب) تمحور السياسات والمبادرات الفلسطينية كافة حول مواجهة ممارسات الاحتلال، والوصول إلى حالة من الاعتماد على الذات. ج) خلق تنمية بديلة تتحدى حالة التجزئة التي تفرضها إسرائيل.³

في هذا السياق، تنطلق مجمل السياسات الاقتصادية التي تقترح هذه الوثيقة تبنيها من قاعدة أساسية تتلخص في التنمية المبنية على الصمود والمقاومة، وهذا له العديد من المتطلبات التي تسبق ذلك، في مقدمتها: توفر القيادة الفلسطينية القادرة على التعبئة الشعبية والجمهيرية، وتبني الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي تم ذكرها سابقًا، ومن أبرز هذه السياسات ما يأتي:

- إنهاء العمل ببروتوكول باريس الاقتصادي، وتفادي آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، لأن أي حلول في ظل الالتزام بهذا البروتوكول تبقى رهينة السيطرة الإسرائيلية.⁴
- إعادة بناء وتوزيع بنود الميزانية الفلسطينية بشكل يضمن رفع حصة القطاعات المهمشة، مثل الزراعة والقطاعات التنموية، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية مع التركيز على دعم المشاريع التنموية الصغيرة والتعاونية، وبخاصة النسائية والشبابية.
- سن تشريعات تدعم المشاريع الناشئة، كإعفاءات الضريبية، وبخاصة المشاريع الإنتاجية والتكنولوجية، والمشاريع المعتمدة على الشباب.
- تفعيل دور القطاع الخاص الفلسطيني بتقديم مشاريع اقتصادية غير مألوفة، وإنهاء سياسة الاحتكار وتدني الأجور، وعدم مساواتها بين الإناث والذكور، وأن يكون القطاع الخاص صاحب الدور البارز في قيادة العملية التنموية، وتوليد فرص العمل.
- إقامة إطار شراكة رسمي يضم ممثلين عن جميع الأطر الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الوطني، وتشمل التشبيك ما بين الجامعات، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي، وتشجيع الشراكة والتبادل التجاري مع رجال الأعمال في أراضى 48.
- تشجيع رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج على الاستثمار في فلسطين، إلى جانب دعم المشاريع الاقتصادية التي تستوعب العمالة في المخيمات في بلدان اللجوء، وبناء رؤى وبرامج تشغيلية للاستفادة المتبادلة بين الداخل والخارج الفلسطيني.

3 مازن العجلة، الاقتصاد الفلسطيني: التطورات والمؤشرات ومتطلبات الصمود، ورقة مرجعية، آذار/مارس 2020.
4 د. محمد مصطفى يدعو إلى استبدال بروتوكول باريس باتفاق يضمن استقلال الاقتصاد الفلسطيني، الحياة الجديدة، 2011/9/29.

الأولوية الاقتصادية الأولى

التمكين الاقتصادي للمواطن والمجتمع على حد سواء

السياسات الإستراتيجية: جعل المواطن الفلسطيني أكثر قدرة على الإنتاج.

السياسات المطلوبة

- دعم القطاعات الإنتاجية المحلية، وبخاصة الزراعة والصناعة.
- دعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها وتوفير الإمكانيات اللازمة لنجاحها.
- تعديل الحد الأدنى للأجور بشكل يراعي المتغيرات والمستجدات الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.
- رفع الأجور في القطاع الخاص، بحيث تناسب مستوى الحياة، وتلبي ظروفًا معيشية ملائمة، وتوفير الأمان الوظيفي للعاملين من كلا الجنسين.
- تبني سياسات اقتصادية قائمة على تشجيع الصادرات وإحلال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة، ودعم ميزاتها التنافسية.
- رفع مستوى الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، والتمسك بحق تسلم أموال المقاصة، والعمل على تغيير آلية جبايتها وتحكم إسرائيل بتحويلها والاقطاع منها، بحيث تضمن استمرارية دفع الرواتب للعاملين في القطاع الحكومي، وتغطية النفقات التشغيلية العامة، وتوفير سيولة في الأسواق المحلية، وتسديد مستحقات القطاع الخاص والبنوك.
- تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال المساواة في الأجور، والتدريب والتأهيل على قيادة المشاريع.
- تحسين خدمات البنية التحتية لتسهيل فرص الاستثمار، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
	<ul style="list-style-type: none"> • السلطة الفلسطينية. • القطاع الخاص + الحكومة. • السلطة الفلسطينية + القطاع الخاص. • البنوك + الدول المانحة. 	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة توزيع بنود الموازنة للسلطة، بحيث توجه نحو دعم القطاع الزراعي، والمشاريع الصناعية الإنتاجية. • تبني قانون إعفاء ضريبي للمشاريع الصغيرة لمدة 10 سنوات كما هي المشاريع الكبيرة. • إنشاء صندوق للحماية من البطالة بمشاركة الحكومة، ورجال الأعمال، والعمال. • توفير الحماية للصناعات الوطنية، من خلال الاعتماد على سياسات جمركية داعمة. • تقليل نفقات السلطة الفلسطينية، وبخاصة النفقات الجارية، واعتماد سياسات التقشف، ومحاربة الفساد. • إنشاء صندوق إقراض للمشاريع الابتكارية والصغيرة، بمساهمات فردية ومن البنوك والدول المانحة، لدعم المشاريع الصغيرة.

الأولوية الاقتصادية الثانية

إعادة بناء النظام الاقتصادي الفلسطيني والعلاقات الاقتصادية مع الاحتلال

السياسات الإستراتيجية: جعل الاقتصاد الفلسطيني أكثر قدرة تنموية وأقل تبعية للاحتلال.

السياسات المطلوبة

- التحلل من بروتوكول باريس الاقتصادي وتبعاته، والتخلص من الغلاف الجمركي المشترك، والسياسات التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد، والتصدير الفلسطيني.
- إنهاء السياسات الاقتصادية القائمة على اقتصاد الدولة والمشاريع الكبرى، والتوجه نحو اقتصاد الصمود والمشاريع الصغيرة.
- التخلي عن السياسات الاقتصادية القائمة على تشجيع الاستيراد، وإعطاء الأولوية لتغطية احتياجات السوق الفلسطينية من المنتجات الزراعية والصناعية المحلية، ومنحها الأفضلية في العطاءات الحكومية.
- تعزيز المنتج الوطني، ورفع مستوى جودته وقدرته التنافسية.
- مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وبخاصة بضائع المستوطنات.
- تفعيل الشراكة الاقتصادية الفلسطينية مع العالم العربي.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> • الضغط من خلال المؤسسات والدول الصديقة. • إصدار قوانين الإعفاء الضريبي. • عقد مؤتمر بخصوص مناقشة آليات التفعيل والعقبات والحلول. 	<ul style="list-style-type: none"> • السلطة الفلسطينية + القطاع الخاص • القطاع الخاص + الحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الاستثمار في إقامة المناطق الصناعية والتجارية وتوفير البنية التحتية اللازمة. • تبني فلسفة اقتصادية قائمة على تشجيع القطاعات الاقتصادية الصغيرة، وإنهاء نظام السوق الحرة والاقتصاد النيوليبرالي. • تبني حوافز ضريبية لتعزيز الاستثمار في المنتج الوطني. • تطبيق القانون الفلسطيني للعام 2010 حول حظر بضائع المستوطنات. (في مكان ما تمت الإشارة في الوثيقة إلى إقرار قانون حول مقاطعة الاستيطان). • تفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي العربي التي أطلقها منتدى رجال الأعمال الفلسطيني الدولي العام 2015.

الأولوية الاقتصادية الثالثة

المقاومة الاقتصادية ورفض السلام الاقتصادي

السياسات الإستراتيجية: مقاومة الأبعاد الاقتصادية لخطة الضم والسلام الاقتصادي.

السياسات المطلوبة

- دعم صمود المواطنين والمزارعين في منطقة الأغوار.
- تشجيع الاستثمار في مناطق (ج)، وبخاصة المشاريع الصغيرة والعائلية.
- تبني إستراتيجية الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، والتخلص التدريجي من منظومات ومصنفة السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.
- دعم حركات المقاطعة الاقتصادية للاحتلال.
- تفعيل العمل الفلسطيني استنادًا إلى الحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنتديات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد والتجارة.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> • إصدار القرارات اللازمة. • القيام بمشاريع ونشاطات ميدانية وتطبيقية. • تشكيل فريق من الأكاديميين والباحثين للقيام بسلسلة نشاطات تثقيفية. 	<ul style="list-style-type: none"> • السلطة الفلسطينية. • مؤسسات المجتمع المدني. • المؤسسات الأكاديمية والبحثية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إعفاء سكان الأغوار من أي تكاليف أو رسوم ضريبية على البناء والزراعة. • تطبيق واقعي لتوجه السلطة لإلغاء تقسيمات المناطق أ، ب، ج وفقاً لاتفاق أوسلو. • تبني ودعم حركة المقاطعة. • توجيه مؤسسات المجتمع المدني لمضاعفة نشاطاتها في القدس ومناطق (ج)، وبخاصة الأغوار. • القيام بمشاريع توعوية وتثقيفية حول أهمية المقاطعة الاقتصادية.

الأولوية الاقتصادية الرابعة

التكامل في إدارة الاقتصاد الفلسطيني

السياسات الإستراتيجية: تفعيل مختلف القطاعات لخدمة الاقتصاد الفلسطيني.

السياسات المطلوبة

- تفعيل دور القطاع الخاص الفلسطيني في عملية التنمية.
- إقامة إطار شراكة رسمي يضم ممثلين عن جميع الأطر الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الوطني، وتشمل التشبيك ما بين الجامعات، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي.
- تشجيع رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج للاستثمار في فلسطين، وبناء رؤى وبرامج تشغيله للاستفادة المتبادلة بين الداخل والخارج الفلسطيني.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة من واقع العمل عن بعد، وتشغيل المشاريع تقنيًا. 	<ul style="list-style-type: none"> • القطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> • عقد شراكات بين رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج والداخل للاستفادة المتبادلة من الطاقات والخبرات والفرص.
<ul style="list-style-type: none"> • عقد لقاءات وحوارات دائمة ومستمرة. • القيام بمشاريع ونشاطات ميدانية وتطبيقية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الجامعات الفلسطينية + القطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> • تركيز التعليم الفلسطيني على الجوانب المهنية والعملية والتقنية لتلبي حاجات السوق الفلسطيني.
<ul style="list-style-type: none"> • تشكيل فريق من الأكاديميين والباحثين للقيام بسلسلة نشاطات تثقيفية. 	<ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات الأكاديمية والبحثية. 	<ul style="list-style-type: none"> • بيع سندات دولة غير مستردة في خارج فلسطين باسم سندات التحرير، والمقاومة، ودعم الصمود.

السياسات الاجتماعية

مجموعة من السياسات الداعمة لوحدة الشعب الفلسطيني واستثمار طاقاته

يتوزع الشعب الفلسطيني على ثلاثة تجمعات رئيسية، في داخل فلسطين العام 1948، وفي الشتات، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، تعمق واقع التجزئة وتشتت هموم التجمعات الفلسطينية، وبدأت تنحصر في حيز جغرافي مناطقي أكثر من صهرها في قالب يعكس وحدانية الشعب الفلسطيني. ومن أكثر التجمعات ابتعادًا عن السياسات العامة الفلسطينية كان الشتات الفلسطيني، وفلسطينيي أراضي 48، نتيجة لتركيبة السلطة على الشعب الفلسطيني تحت سلطتها؛ سواء عبر السياسات الجزئية أو الكلية، كما أننا اليوم لا نستطيع تجاوز التجمعات الفلسطينية غير التقليدية كالتجمعات الفلسطينية في أوروبا، والأميركيتين، حيث إن هذه التجمعات تمتلك طاقات كبيرة لا يتم استثمارها بالشكل الصحيح حسب القدرات المتاحة لها للتأثير الإيجابي في خدمة القضية الفلسطينية؛ سواء فيما يتعلق بشبكة علاقاتها مع مجتمعاتها، أو نتيجة وجود جيل جديد من الفلسطينيين يشكلون، أيضًا، مواطنين في البلدان التي نشأوا فيها.

ولذا، فإن جل السياسات الاجتماعية ينطلق من محددتين أساسيين: الأول، أن الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده وحدة واحدة، وكل تجمع يعاني من نتائج الاحتلال لشامل مجمل أرض فلسطين، إما بالتهجير واللجوء، وإما بالتمييز العنصري، وإما بالقتل والاستهداف اليومي. الثاني، غالبية أبناء الشعب الفلسطيني اليوم ليست مشاركة في صنع ورسم السياسات العامة للشعب الفلسطيني، وباتت تعمل بشكل غير متكامل، أو أنها عُيبت تحت ضغط المشاكل اليومية التي تواجهها التجمعات، وبالتالي باتت طاقاتها غير موظفة ومستثمرة بشكل فاعل في مناهضة الاحتلال. ولذلك، تقوم السياسات الكلية الاجتماعية على الآتي:

- بناء الهوية الوطنية الجامعة لكل الفلسطيني بمختلف التجمعات الفلسطينية في الداخل والشتات.
- الاستفادة من الطاقات الفلسطينية المختلفة، وتوظيفها لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني العام، دون إهمال معالجة مشكلات الفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة.

- القيام بشراكات مع القوى والمؤسسات المجتمعية العربية والدولية.
- إيجاد مؤسسات وبرامج قادرة على دمج فلسطينيي أراضي 48 في النسيج الوطني الفلسطيني، وتوفير الدعم لبرامج نضالهم اليومي.

الأولوية الاجتماعية الأولى

بناء الهوية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني

السياسات الإستراتيجية: توحيد مختلف فئات الشعب الفلسطيني على رؤية وطنية جامعة.

السياسات المطلوبة

- التمسك بالرواية التاريخية الفلسطينية، وإعادة تعريف العلاقة مع الاحتلال بصفته مشروعًا استعماريًا استيطانيًا إحلاليًا.
- تحقيق الأمن الاجتماعي، سواء للمواطنين تحت إدارة السلطة الفلسطينية، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، أو للمواطنين في المخيمات داخل الوطن وخارجه، من خلال الاهتمام بظروفهم واحتياجاتهم اليومية، أو فلسطينيي أراضي 48 من خلال مقاومة الجريمة والعنف ودعمهم في مقاومة سياسات التمييز.
- بناء إستراتيجية تعيد تصور وشعور المواطن الفلسطيني لنفسه بأنه شريك في المجتمع وقضاياه الكبرى، ما يقلل من النزعات الفردية لديه.
- اعتماد برامج تعبئة وتوعية وطنية للأجيال الشابة لتحفيزهم على الانشغال بالقضايا الوطنية الكبرى، كالعودة، والتحرير، مع الاهتمام بمعالجة مشكلاتهم والعوامل التي تدفعهم إلى الهجرة.
- اعتماد برامج توعوية لمقاومة سياسات الأسرلة في القدس.
- اعتماد «إستراتيجية الأمل»، حيث إن أكبر تحدٍّ ثقافي وطني يواجهه المجتمع الفلسطيني اليوم هو الأمل في مواجهة طروحات اليأس.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
	<ul style="list-style-type: none"> المؤسسات الرسمية + القوى السياسية. وسائل الإعلام والشخصيات العامة. السلطة + القطاع الخاص + دعم بعض الدول. مؤسسات المجتمع المدني. النقابات والاتحادات والفصائل. مراكز البحث. القطاع الخاص. مؤسسات المجتمع الأهلي خارج فلسطين وداخلها. 	<ul style="list-style-type: none"> تبني النخبة السياسية الرسمية والفصائلية خطابًا وطنيًا وسياسيًا قائمًا على قاعدة أننا ما زلنا نعيش مرحلة تحرر وطني. تبني المؤسسات الرسمية والحزبية الفلسطينية سياسات قائمة على العدالة الاجتماعية، وتحقيق الأمن الفردي والجماعي. التركيز على الإنجازات الوطنية الفردية والمؤسسية والحزبية، في الوسائل التعبوية والإعلامية. دعم المدارس التي لا تتبنى المناهج الإسرائيلية في مدينة القدس. توجيه نشاط مؤسسات المجتمع المدني للتركيز على القضايا الوطنية الكبرى. بناء المؤسسات الرسمية القاعدية الفلسطينية على أسس ديمقراطية لتمثيل الشرائح المهمشة وتفعيل دورهم.

الأولوية الاجتماعية الثانية

استثمار مختلف طاقات الشعب الفلسطيني وتوظيفها لخدمة المشروع الوطني

السياسات الإستراتيجية: دمج التجمعات الفلسطينية في وحدة وطنية متكاملة.

السياسات المطلوبة

- بناء إستراتيجية وطنية قائمة على الاستفادة من التنوع في الطاقات الفلسطينية المختلفة، وفق أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وتوظيفها لخدمة مسارات المشروع الوطني الفلسطيني العام.

- بناء إستراتيجية وطنية فلسطينية تقوم على التشبيك بين المؤسسات الفلسطينية في أراضي 67، والخارج، وأراضي 48، وبخاصة المؤسسات الثقافية والإغاثية والخيرية.
- بناء شراكات قطاعية بين القوى المجتمعية الفلسطينية في الداخل والخارج.
- بناء شراكات بين القوى المجتمعية الفلسطينية والقوى المجتمعية العربية والدولية، تقوم على دعم كل القضايا الإنسانية حول العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- تشجيع المؤسسات على تصميم وتنفيذ برامج قادرة على دمج فلسطينيي أراضي 48 في النسيج الوطني الفلسطيني.

متطلبات تنفيذ الأولوية

الآليات	الأطراف المعنية	المتطلبات
<ul style="list-style-type: none"> • حوار وطني شامل يتحول إلى عمل مؤسسي. 	<ul style="list-style-type: none"> • القوى السياسية. • مراكز البحث. • القطاع الخاص. • مؤسسات المجتمع الأهلي خارج فلسطين وداخلها. 	<ul style="list-style-type: none"> • التوازن في ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية بين الداخل والخارج، وإيجاد صيغة من التكامل في الأدوار. • إعادة الاعتبار لخطاب الحقوق الفلسطينية. • إعادة بناء هياكل منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها العامة لتشمل الكل الفلسطيني. • بناء إستراتيجية وطنية قائمة على هدف هزيمة الاحتلال في كل المواقع.

خاتمة

كشفت هذه الوثيقة أهمية تقديم سياسات معززة للصمود الفلسطيني، تقوم على أن حالة الصمود الفلسطيني المطلوبة ليست هي الهدف بحد ذاته، بل رافعة لتطوير قدرة الفلسطينيين ومؤسساتهم على تحقيق غايات الشعب الفلسطيني العليا، التي تتمثل في تمكين الفرد والمجتمع والمؤسسة الفلسطينية من القدرة على مقاومة سياسات الاحتلال، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، بما يشمل تجسيد الاستقلال الوطني وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها.

إن تعزيز الصمود الفلسطيني يتطلب الانتقال من الحالة الفردية الانفصالية إلى الحالة الجمعية الوطنية؛ سواء فيما يتعلق برسم السياسات العامة الفلسطينية، أو فيما يتعلق بأدوار الفاعلين السياسيين، أو حتى قطاعات السياسة العامة. فتعزيز صمود المواطن الفلسطيني يتطلب سياسات عامة قائمة على مبدأ الشراكة الوطنية لكل الفلسطيني، بغض النظر عن البعد الأيديولوجي، أو الحدود الجغرافية والمكانية، والدور الوظيفي المنوط بالمجموعة أو الشخص.

كما أن تعزيز الصمود يرتكز على تكاملية الأدوار بين مختلف القطاعات الوطنية الفلسطينية؛ سواء المؤسسات الرسمية العليا، أو المؤسسات القاعدية، أو المؤسسات الأهلية والحزبية. وانطلاقاً من هذه المحددات، فإن تحقيق الصمود الفلسطيني بمعناه الهادف إلى تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني، لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار الانقسام، وغياب الدور الحقيقي للمؤسسات الرسمية الفلسطينية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين داخل وطنهم وخارجه.

أما المرتكز الأكثر جدلية في الصمود الفلسطيني اليوم، فيتمثل في الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأليات تحقيقها والهدف الأساسي منها. ومن هنا، فإن الوحدة تعتبر أهم ركائز الصمود الفلسطيني، ولكن يجب أن تبنى على قاعدة مقاومة الاحتلال ومواجهة مشروعه الاستعماري

الاستيطاني، ورفض سياساته العنصرية، وليس على قاعدة الرضوخ للسياسات الاحتلالية، أو التكيف معها.

وفي ضوء ذلك، فإن النجاح في بناء تيار وطني واسع يؤمن بالوحدة الوطنية في إطار نظام سياسي ديمقراطي تعددي، وعلى أساس برنامج وطني يتضمن القواسم المشتركة التي يجمع عليها الفلسطينيون، يشكل الحجر الأساس لاستنهاض الحالة الفلسطينية، وتوفير متطلبات صمودها، وشق مسار إستراتيجي يمكن من استعادة زمام المبادرة لتحقيق أهداف الكفاح التحرري الفلسطيني.

CMI MARTTI AHTISAARI
PEACE FOUNDATION

المحتوى الوارد في هذا الإصدار
لا يعكس الرأي الرسمي لمؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (سي أم أي)



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المحتوى الوارد في هذا الكتاب
لا يعبر بالضرورة عن موقف مركز مسارات

This Project is Funded by



EUROPEAN UNION

المحتوى الرسمي في هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي